

التحالف اليمني لرصد
انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring
Human Rights Violations



التهجير والنزوح في اليمن



تقرير حقوقي يرصد حالات النزوح والتهجير في اليمن

خلال الفترة من (١ يناير – ٣١ يوليو ٢٠١٧م)

التهجير والنزوح في اليمن

تقرير حقوقي يرصد حالات النزوح والتهجير في اليمن
خلال الفترة من (١ يناير - ٣١ يوليو ٢٠١٧م)

التحالف اليمني لرصد
انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring
Human Rights Violations



التهجير والنزوح في اليمن

التحالف اليمني لرصد إنتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد) هو تحالف عدد من منظمات المجتمع المدني اليمنية المتخصصة غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في اليمن. تأسس التحالف في يناير ٢٠١٥ ترخيص رقم (١٢٤٠) استجابة لحاجة ضرورية في مجال حقوق الإنسان. في ظل التدهور المخيف لوضع حقوق الإنسان الذي تعيشه اليمن. يقوم التحالف برصد وتوثيق كافة إنتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية وإصدار التقارير النوعية المتخصصة بتلك الإنتهاكات وإقامة الندوات والفعاليات المختلفة والمشاركة في تقديم هذه التقارير للجهات المعنية ذات الصلة. كون الخطوة الأولى لتحقيق العدالة للضحايا هي توثيق مظالمهم إنظاراً للحظة الحقيقة. ملتزمين بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والقوانين الصادرة ذات الصلة.

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠١٧ - تعز

إصدارات

التحالف اليمني لرصد انتهاكات
حقوق الإنسان



صورة الغلاف لمهجري قرية
تبشعة في محافظة تعز

للتواصل معنا

الجمهورية اليمنية
تعز - شارع جمال
ت: ٠٩٦٧٤٢٥٢٥٣٤
info@ycmhrv.org

facebook.com/YCMHRV
twitter.com/YCMHRV
telegram.com/YCMHRV
www.ycmhrv.org

الفهرس

٦ المقدمة
٧ ملخص تنفيذي
٩ التوصيات
١١ التوصيف القانوني
١٣ الباب الأول: التهجير والترحيل القسري والنزوح
١٤ الفصل الأول: التهجير والترحيل القسري
٢٣ الفصل الثاني : النزوح الاختياري
٢٩ الباب الثاني: مأساة المهجرين والنازحين
٢٩ الفصل الأول : أوضاع النازحين اثناء التشرد
٣٠ الفصل الثاني : انتهاكات مصاحبة للترحيل القسري
٣٤ الفصل الثالث : مسؤولية السلطات الرسمية والمنظمات الدولية
٣٦ شكر وعرفان

المقدمة

أصبح اليمن مسرحاً واسعاً للنزاع المسلح منذ اسقاط العاصمة اليمنية صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ بيد ميليشيا الحوثي وصالح بقوة السلاح. واستمر الصراع بين جماعة الحوثي والقوات التابعة للرئيس السابق، وبين قوات الجيش التابع للحكومة الشرعية. وتوسعت مناطق النزاع لتشهد اراضٍ متعددة في العام ٢٠١٧م كانت اكثرها سخونة محافظة تعز وساحلها الغربي، واجزاء من محافظات صنعاء والجوف والبيضاء وصعدة وحجة ومارب والضالع ولحج وشبوة.

وصف النزاع المسلح في اليمن بالنزاع المسلح غير الدولي بين طرفيه ميليشيا الحوثي وصالح وبين القوات الحكومية، ويشهد النزاع المسلح عمليات عدائية ضد السكان والاعيان المدنية. تنوعت ما بين القتل والاختطاف والتعذيب والاعدامات الميدانية والتهجير أو الترحيل القسري والهجمات العشوائية، وغيرها، وقد لوحظ أن الحماية التي توجبها القوانين الدولية الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان للسكان المدنيين وخصوصاً النساء والاطفال لاتزال محل اختراق واسع من قبل اطراف النزاع في اليمن.

أحد اسوأ الانتهاكات التي تعرض لها السكان المدنيين اثناء النزاع المسلح الذي تشهده المحافظات اليمنية ونزعت الحماية عنهم هو التهجير أو الترحيل القسري والنزوح والتشرد الداخلي الذي مارسته عدد من الاطراف بمستويات مختلفة، تصدرت ميليشيا الحوثي وقوات صالح العسكرية قائمة المنتهكين لقواعد القانون الدولي الإنسانية بارتكابها عمليات تهجير وترحيل واسعة في بعض المناطق التي تشهد صراعاً مسلحاً، وقد اصبح السكان المدنيين في عدد من المحافظات التي تشهد تزايداً ملحوظاً في العمليات العسكرية، بحاجة ماسة لوسائل الامن والحماية، خصوصاً مع تعمد اطراف الصراع الاعتداء على حريات وحقوق السكان في العيش والاستقرار.

وأصبحت تدخلات الحكومة في الاستجابة والحماية للنازحين والمهجرين قسرياً محدودة

الجدير بالقول أن ميليشيا الحوثي وصالح منعت عدد من المنظمات الإنسانية والاغاثية في العبور من مناطق سيطرتها الى اماكن تجمعات السكان المهجرين والنازحين والمشردين، لتزويدهم بما يحتاجونه من غذاء وايواء ومواد صحية في عدد من المحافظات اليمنية مثل تعز وحجة وصنعاء، كما تم نهب عدد من وسائل نقل المساعدات وموظفي المنظمات الإنسانية في محافظات خاضعة لسلطة الحكومة الشرعية.

ملخص تنفيذي

خلال الفترة التي شملها التقرير ما بين ١ يناير وحتى ٣١ يوليو ٢٠١٧م سجل التحالف اليمني عمليات تهجير ونقل وترحيل قسري لـ (٢٤٠٣) اسرة من السكان المدنيين بواقع (١٧٤٢٨) فرد، بلغ عدد النساء (٤٥٤٦) امرأة من ذلك العدد الاجمالي بنسبة ٢٦٪، فيما وصل عدد الاطفال (٥٦٤٠) طفلاً بنسبة ٣٢٪، ووفقاً للمعلومات التي جمعها فريق التحالف اليمني فإن ميليشيا الحوثي صالح هي المتسببة بتهجيرهم وترحيلهم قسرياً، إذ مارست عليهم عدداً من وسائل التهريب وعدد من الانتهاكات لنقلهم من منازلهم قسراً ومن ذلك القتل والاعتداءات الجسدية والحصار الجماعي واقتحام للمنازل واحتلال المباني السكنية، والتفجير للمنازل بغية النقل القسري والتهديد به.

تسببت العمليات العسكرية بين ميليشيا الحوثي وصالح والقوات العسكرية الموالية للحكومة في نزوح (٣٤٩٤) اسرة في عدد من المناطق اليمنية بواقع (٢٨٤٧٦) فرداً، نتيجة للعمليات الحربية بالقرب من التجمعات السكنية ومنازل المدنيين، وتعمد الهجمات العشوائية بين المدنيين، بالإضافة الى مئات الاسر النازحة لم يتمكن التحالف من توثيقها أو الحصول على بياناتها للفترة

التي شملها التقرير.

تصدرت محافظة تعز النسبة الأبرز من بين المحافظات اليمنية التي شهدت عمليات تهجير وترحيل قسري ونزوح اختياري للسكان بواقع (١٦٤٦) أسرة مهجرة قسرياً، وصف أغلب ذلك التهجير بالجماعي و(١٢٢٨) أسرة نزحت اختياريًا، تلتها في الترتيب من حيث التهجير القسري محافظة عمران بواقع (٤٠٥) أسرة كان أغلبه تهجيراً للأسر بشكل فردي في أوقات متعددة، ودمار بواقع (١٤٣) أسرة، ثم محافظة الضالع بواقع (٧٤) أسرة، تلتها محافظة لحج بواقع (٦٨) أسرة، ومحافظة اب بواقع (٣٠) أسرة، والجوف (٢٢) أسرة، و(١٥) أسرة في كل من محافظات صنعاء والأمانة وريمة وصعدة وحجة والمحويت. فيما جاءت محافظة الجوف في الترتيب الثاني بعد محافظة تعز بالنسبة للنزوح الاختياري بواقع (١١٧٤) أسرة، ثم محافظة ذمار بواقع (٥٦٨) أسرة، تلتها محافظة الضالع بواقع (١٦٨) أسرة، ثم محافظات اب وحجة ولحج والحديدة على الترتيب.

كما سجل التحالف مقتل (٢٣) مدنياً من المهجرين والنازحين بسبب عمليات التهجير والنزوح وفي مواطن نزوحهم بالقصف العشوائي والغارات الجوية وسلاح القناصة، توزعت بين ميليشيا الحوثي وصالح من جهة وطيران التحالف العربي من جهة أخرى، تصدرت محافظة تعز في عدد الضحايا القتلى تلتها محافظة صنعاء، كما سجل إصابة (٣١) مدنياً من بين النازحين والمهجرين، كما ارتكبت جرائم أخرى بحق النازحين والمهجرين من بينها تفجير منازل وعددها (٤) في اب وتعز، وكذا تضرر للممتلكات العامة والخاصة وانتهاكات واعتقالات تعسفية، كما مثلت زراعة الألغام من قبل مسلحي ميليشيا الحوثي وصالح أحد أسوأ الانتهاكات المرتكبة بحق النازحين والمهجرين قسرياً، حيث قتل (٩) نازحين في محافظة تعز بسبب الألغام وأصيب (١٤) آخرين في تعز وصنعاء.

تضاعفت مأساة المهجرين والنازحين مع عمليات المنع والاعاقبة للمساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية، ونهب عدد من المعونات والمساعدات المقدمة للنازحين قامت بها ميليشيا الحوثي وصالح، كما سجلت عمليات نهب لوسائل نقل مسؤولي عدد من المنظمات من قبل جماعات مقاومة في محافظات باتت تحت سيطرة قوات الحكومة الشرعية.

التوصيات

الى ميليشيا الحوثي وصالح

- التوقف فوراً عن استهداف السكان المدنيين والالتزام بمبادئ الحماية التي فرضها القانون الدولي الإنساني للسكان المدنيين، ومن ذلك التوقف عن تهجير وترحيل السكان قسرياً، والكف عن استخدام التهديد أو بث الرعب أو وسائل أخرى تجبر السكان على النزوح.
- السماح للسكان للمهجرين قسراً بالعودة الى مناطقهم وفتح الطرقات أمام عودتهم.
- التوقف عن زراعة الألغام في القرى والتجمعات السكانية، وتسليم خرائط بحقول الألغام في المناطق التي شهدت عمليات تهجير ونزوح لسكانها، مع التوقف عن الهجمات العشوائية على السكان أو التلويح به بغية اجبارهم على النزوح وترك مناطقهم.
- السماح لفرق الاغاثة الإنسانية المحلية والدولية بالمرور الى مخيمات اللجوء واماكن الايواء دون استخدام عوائق تمنع وصولهم.
- الى الحكومة الشرعية
- القيام بواجباتها الوظيفية والإنسانية باستقبال وايواء النازحين والمهجرين وتوفير كل سبل العيش الكريم لهم ولعوائلهم، مع إيلاء النساء والاطفال رعاية خاصة في الاهتمام ودعم الجوانب الصحية والنفسية لهم.

- التنسيق السريع والمباشر مع كافة المنظمات الدولية والإنسانية لتزويد النازحين والمهجرين بما يحتاجونه في مخيمات ومناطق النزوح.
- التوجيه الى القوات العسكرية بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني اثناء العمليات الحربية وبذل اقصى درجات العناية في حماية السكان المدنيين وعدم التعرض لمساكنهم ومناطق سكناهم.

الى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

- التحقيق في جرائم التهجير القسري والنزوح.

الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي

- وضع خطط استجابة سريعة لحماية ومساعدة النازحين والمهجرين والمشردين والعمل على توصيل المساعدات الغذائية والايوائية الى المناطق المتضررة بسبب الصراع المسلح, وكذا التي تشهد عمليات تهجير وترحيل قسري ونزوح السكان.
- التنسيق مع الحكومة اليمنية في توصيل المساعدات الإنسانية والعمل جنباً مع المنظمات المحلية في توفير الدعم اللازم من برامج التأهيل والتدريب واعادة الاستقرار الى النازحين والمهجرين.

التوصيف القانوني

البروتوكول الاضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية والذي صادقت عليه الجمهورية اليمنية، أورد في المادة (١٧) منه حظر عدم ارغام المدنيين على النزوح أو ترحيلهم لأسباب تتصل بالنزاع، مالم يقتض أمن المدنيين ذلك أو اسباب عسكرية قهرية، وإذا ما اقتضت الظروف إجراء مثل هذا الترحيل، فإنه يجب اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مُرضية من حيث المأوى والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة والتغذية، والعمل بما يخالف مقتضيات هذا الحظر يشكل جريمة حرب وفقاً لنظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعلان المبادئ الاساسية لحماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة الذي اعتمد في العام ١٩٧٠، أنه لا يجوز أن يكون السكان المدنيون أو الافراد منهم عرضة للنقل القسري، وفي قرار بشأن حماية النساء والاطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة الذي اعتمد في العام ١٩٧٤ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان الإرغام على النزوح القسري للسكان الذي يرتكبه المتحاربون في سياق العمليات العسكرية يعتبر جنائية، وقد ادان مجلس حقوق الإنسان ومجلس الامن الدولي حصول نزوح قسري في النزاعات المسلحة الدولية والغير دولية، كما تشدد قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي على واجب اطراف النزاع على الحيلولة دون النزوح التي تسبب بها اعمالهم العسكرية.

واليمن ضمن كثير من دول العالم موقعة على اتفاقيات جنيف بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين والبروتوكولين الملحقين بالاتفاقيات، وقد جرمت الاتفاقية النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين، كما اشار البروتوكول الاول الاضافي لاتفاقيات جنيف أن على أطراف النزاع التمييز

بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، فيما جرمت القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني تلك الأعمال، ونصت القاعدا (١٢٩) على انه لا يأمر الاطراف في نزاع مسلح غير دولي بنزوح السكان المدنيين كلياً أو جزئياً لأسباب تتعلق بالنزاع إلا اذا اقتضى ذلك أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قهرية، وهذا مالا يتوفر في عمليات التهجير والنزوح التي وثقها فريق التحالف اليمني في عدد من المحافظات اليمنية.

وتجدر الاشارة الى أن ما يسري على الحكومات يسري على الجماعات والكيانات والافراد العسكرية وشبه العسكرية، وبالتالي فان ميليشيا الحوثي وصالح قد اخترقت قواعد القانون الدولي الإنساني وقامت بتهجير وترحيل عدد من السكان. كما قامت بعض الاجهزة الامنية التابعة للحكومة اليمنية بتهجير وترحيل عدد من سكان المحافظات الشمالية من مناطق مثل عدن ولحج وشبوه، وتكون بذلك قد اخترقت قواعد القانون الدولي الإنساني، وقد نزح عدد من السكان في عدد من المحافظات بسبب الصراع المسلح بين ميليشيا الحوثي وصالح من جهة وقوات حكومية من جهة ثانية، تتحمل مسؤوليتها هذه الاطراف التي لم توفر الحماية الكاملة لهؤلاء السكان، وكانت اعمالهم العسكرية سبباً في نزوحهم عن مناطقهم.

الباب الاول: التهجير والترحيل القسري والنزوح

يُقدم هذا التقرير الذي يغطي الفترة من بداية يناير وحتى ٣١ يوليو ٢٠١٧م جانباً من الانتهاكات التي تعرض لها السكان المدنيون اثناء النزاعات المسلحة. ويعد التهجير أو الترحيل القسري احد اسوأ الانتهاكات التي مارستها عدد من الاطراف في اليمن. إذ أن التهجير أو الترحيل القسري بقدر ما يؤثر على استقرار السكان المدنيين فانه يمس مباشرة حياة الاطفال والنساء وحقهم في التعليم والصحة والرعاية, وقد شهدت عدد من المناطق في المحافظات اليمنية عمليات تهجير وترحيل قسري, كما شهدت بعض المناطق موجات نزوح بسبب العمليات الحربية لأطراف النزاع وحرمانهم من حقهم في الحماية. تميزت الفترة التي يغطيها التقرير بأخطر حالات التهجير القسري الجماعي منذ سقوط العاصمة صنعاء بيد ميليشيا الحوثي صالح في ٢١ من سبتمبر, وقد كان محافظة تعز النصيب الاكبر من هذه الانتهاكات, في حين كان لمحافظة ذمار والضالع ولحج واب نصيب كبير من تلك الانتهاك, وتصدرت محافظة عمران قائمة المحافظات في عدد المهجرين بشكل فردي للأسر والافراد في اوقات متعددة, تلتها محافظة الجوف.

الفصل الأول: التهجير والترحيل القسري

تحقق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان من تهجير وترحيل (٢٤٠٣) أسرة في عدد من المحافظات اليمنية من بينها تعز وعمران وذمار والضالع ولحج واب والجوف وصنعاء، بواقع (١٧٤٢٨) نسمة، تحقق التحالف من مسؤولية ميليشيا الحوثي وصالح في تهجير وترحيل هؤلاء السكان، كانت أبرز عمليات التهجير والترحيل القسري للفترة التي يغطيها التقرير هي ترحيل سكان قرية تبيشعة جبل حبشي تعز، وسكان قرية العفيرة في جبل حبشي أيضاً، وترحيل سكان منطقة الشرم وسوق التلوث مركز مديرية عتمة محافظة ذمار. من بين اجمالي تلك الاسر المهجرة والمرحلة بلغ عدد الاطفال الذين تعرضوا للتهجير (٥٦٤٠) طفلاً بنسبة ٣٢٪ من عدد السكان المهجرين، في حين بلغ عدد النساء (٤٥٤٦) امرأة بنسبة ٢٦٪ تصدرت محافظة تعز النسبة الابرز من بين المحافظات اليمنية التي شهدت عمليات تهجير قسري جماعي للسكان بواقع (١٦٤٦) أسرة بإجمالي (١٢٩٧١)، تلتها في الترتيب من حيث التهجير القسري محافظة عمران بواقع (٤٠٥) أسرة وذمار بواقع (١٤٣) أسرة، ثم محافظة الضالع بواقع (٧٤) أسرة، تلتها محافظة لحج بواقع (٦٨) أسرة. ومحافظة اب بواقع (٣٠) أسرة والجوف (٢٢) أسرة، و(١٥) أسرة في كل من محافظات صنعاء والامانة وريمة وصعدة وحجة والمحويت. في الجدول رقم (١) توضيح لعمليات التهجير والترحيل القسري بحسب فئات الضحايا ومناطق التهجير، وقد قابل فريق التحالف اليمني عدد من النساء والاطفال المهجرين والمرحليين واطلع على تأثيرات التهجير على حياتهم واثارها النفسية، خصوصاً مع طول فترة بقائهم في مواطن النزوح، واستمرار سيطرة ميليشيا الحوثي وصالح على قراهم وتجمعاتهم السكانية.

وقائع

تهجير وترحيل جماعي

تهجير سكان قرية العفيرة- تعز

تعرض سكان قرية العفيرة عزلة الشراجة مديرية جبل حبشي الى عملية تهجير وترحيل قسري من قبل مسلحي ميليشيا الحوثي وصالح بعد اقتحام القرية في ايام السبت والاحد والاثنين الموافق ٩,٨,١٠ من شهر ابريل ٢٠١٧, وقد قام مسلحي الحوثي وصالح بزراعة الغام حول الطريق الرئيسي, وأجبر سكان القرية البالغ عددهم (٩٥٤) أسرة على المغادرة تاركين منازلهم ومزارعهم ومواشيهم, واستقروا في مناطق متعددة, فبعضهم استقروا في مدينة تعز وبعضهم في النشمة وآخرين في منطقة البيرين مديرية المواسط ومدينة التربة في الشمايتين والكلائة بمديرية المعافر ومديرية المسراخ. والبعض في منطقة عقاقة الضباب.

التقى فريق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (١٥) ضحية من النازحين واستمع الى شهادتهم ودونها في استمارات, كما استمع الى شهادة العشرات ممن التقاهم في اماكن النزوح. كما زار الفريق عدد من اماكن النزوح في عقاقة والمسراخ والنشمة.

قال عوض محمد علي ٥٣ عاماً احد المزارعين في قرية العفيرة إن الحوثيين جاؤوا الى القرية وقالوا لنا ارحلوا, وزرعوا الغام في الطرقات ذهب فيها ضحايا قتلى و «مكسرين» من القرية. وكان الحوثيين بقيادة طربوش. فقمنا ببيع المواشي حقنا بأرخص الاثمان , «وتبهذلنا بهذل».

لانعرف لماذا تم استهداف قريتنا, يضيف عوض, الحوثيين جاؤوا من اتجاه البرح, وكنا مرتاحين في بيوتنا, وجاءوا واخرجونا بالقوة, وتعبنا من التنقل من القرية الى المدينة, ونحن هنا بمنطقة عقاقة مستأجرين بمبلغ سبعة عشر الف ريال شهرياً.

نحن الان نعاني لان كل شيء بفلوس ,بعد ان كنا نحرق ونزرع ونقلع من ارضنا وناكل منها ,كنا مرتاحين بأمان الله ولا يوجد في قريتنا مقاومة أو غيره من المسلحين .

مهجري سكان قرية تبيشعة -جبل حبشي- تعز

في ايام الجمعة والسبت والاحد الموافق ١٧, ١٨, ١٩ من شهر فبراير من العام ٢٠١٧م شهدت محافظة تعز عملية ترحيل لسكان قرية «تبيشعة» المحاذية لمدينة تعز من قبل مسلحي ميليشيا الحوثي وصالح, لعدد (٣١١) اسرة, وقد نقلت عدد من وسائل الاعلام صور لسكان وهم يغادرون قريتهم ومعهم بعض امتعتهم , كما نقلت صوراً للمرحلين وهم في مخيمات النزوح في مدينة تعز وبعض المديريات الريفية ,وقد نزل فريق التحالف اليمني الى عدد من المخيمات والتقى بـ (١٧) ضحية دون شهاداتهم ,كما استمع الى الكثير من السكان بينهم نساء واطفال ,وقد نزع جميع سكان القرية البالغ عددهم(٣٢٩) اسرة حصل فريق التحالف على بيانات بجميع الاسر مع عدد افرادها ,واستقر السكان المهجرين في مدارس ومنازل متعددة منها مدرسة اليرموك في وادي الدحي مدينة تعز ومنازل اقارب لهم في الحصب وبيير باشا وعقاقة والبعرارة ومفرق شرعب وشارع الثلاثين ومفرق ماوية والضباب والرماة والربيعة والدمينة ,ومن واقع مقابلاتنا للضحايا فان سكان القرية كان يعتمد اغلبهم على الزراعة ويمتلكون مزارع ومضخات مياه «يعتمدون على محاصيل تلك المزارع في حياتهم.

قال علي محمد مهيب القحطاني ٦٧ عاماً وهو الان نازح في منطقة بيير باشا تعز انه خرج مع أسرته من قرية تبيشعة بعد أن ضاق بهم الحال بسبب القصف المستمر وقطع الطريق عن القرية وعدم السماح لهم بإدخال المواد الغذائية من قبل مسلحي الحوثي وصالح الذين اقتحموا القرية ,وقد نزحت مع افراد اسرتي البالغ عددهم عشرة من اتجاه ميلاد , بالإضافة الى ابنتي

المتزوجة امارات مع اطفالها الاثنيين.

واضاف مشينا على الاقدام بمسافة اثنين كيلو متر واثناء سيرنا تعثر محمد أحد اولادي وسقط على الارض حتى «اكتسرت» إحدى يديه. يضيف الضحية قمنا بحمل محمد على اكتافنا ثم واصلنا السير حتى وصلنا الى الخط الاسفلي وركبنا احدى السيارات حتى وصلنا هنا في بير باشا, وجلسنا عند احد معارفنا يومين حتى استأجرنا شقة. يقول الضحية انهم عانثين عيشة صعبة فليس لديهم مصدر دخل ولم تقدم لهم المنظمات مساعدات انسانية .

وخلال نزول فريق الرصد الى مسكن الضحية لاحظ الفريق عدم رضى الاسرة عن الاوضاع التي وصلوا اليها وضيق المعيشة بسبب النزوح من موطنهم الذي تربوا فيه وترعرعوا فيه وسهولة تدبير حياتهم في القرية التي كانوا يعتمدون فيها على ما تنتجه مزارعهم , ولوحظ عدم رضاهم عن العيش في مكان النزوح لعدم قدرتهم دفع اجار المنزل , كما لاحظنا ان المنزل لا يوجد فيه اثاث غير فراش بسيط يغطي ارضية الشقة التي يسكنون فيها.

مهجري مناطق جبن-الضالع

في شهر يناير ٢٠١٧م اجتاح مسلحي ميليشيا الحوثي صالح مناطق وقرى الربعتين والضبيانية ومدينة جبن وحجاج ولاوديه ونعوه مديرية جبن .والسيطرة على تلك القرى وقيامهم بتهجير وترحيل بعض سكان تلك القرى المناوئين لميليشيا الحوثي صالح ,بالإضافة الى العبث بمحتويات بعض المنازل والتمركز فيها ,وقد تحقق التحالف من تهجير (٧٤) اسرة بواقع (٤٠٢) فرداً ,وقد تم ترحيلهم الى قرى الجباره والحميرا والصدرين والكتمي وحايب وشعاب البتار وشقران عزلة مريس ,بالإضافة الى مركز مديرية قعطبة.

حوادث تهجير فردي

قتل واجهاض وتهجير

يقول خليل محمد مهيبوب القحطاني زوج الضحية فن سعيد محمد عبدالله, والذي كان يقيم في قريته تبيشعه جبل حبشي, انه اثناء اجتياح مسلحي الحوثي وصالح لقرية تبيشعه بمدينة تعز. في شهر فبراير من هذا العام, بدأ الحوثيين بتفتيش المنازل صباح يوم الجمعة ١٧ فبراير ما تسبب في ترويع النساء والاطفال, خصوصا أن التفتيش بدأ منذ اذان صلاة الفجر.

واضاف قام مسلحي الحوثي بعد ذلك بتفجير بعض منازل سكان القرية من بينها منزل جلال الحمودي ومحمد احمد الحمودي, وكانت اصوات الانفجارات في القرية قوية جداً, وهي البعيدة عن النزاعات, وبدا الخوف في سكان القرية من ذلك الفعل, وكانت امي وزوجتي خائفتان ومروعتان من هذا الفعل ومن تصرفات الحوثيين .

وفي صباح اليوم الثاني قام مسلحي الحوثي بقتل الاستاذ محمد سعيد قاسم عندما كان يسير في الطريق ذاهباً الى دكان القرية وتم قنصه من قبل احد مسلحي الحوثي, حاول احد سكان القرية إسعاف الاستاذ لكن المسلحين رفضوا اسعافه وهم من يسيطرون على الطرقات المؤدية الى المدينة, وظل الضحية ينزف حتى مات وظلت جثته مرمية منذ الصباح حتى حلول المساء, لم يسمح الحوثيين لأحد بأخذ الجثة, وعند المساء سمحوا لبعض النساء بأخذها شريطة رفع راية بيضاء وهو ما فعلته تلك النسوة.

يضيف خليل أن زوجته كانت تشاهد جثة الضحية واصابها الخوف وهي ترى كاباً يريد ان يأكل من تلك الجثة, وبسبب ذلك الخوف اجهضت زوجته فن وهي في شهرها السابع, لم تتمكن من اسعافها بسبب سيطرة الحوثيين على طريق الخروج الى المدينة, وعند صباح اليوم الثاني نقلتها الى منزل والدها مع ابنتها التي اجهضت بها في قرية الحميراء المجاورة لقرية تبيشعه, وقد

حاولت ادخالها الى المدينة عبر احدى الطرقات لكن الحوثيين رفضوا ذلك ,واضطرتت الى النزوح مع والدتي واختي ومن دون زوجتي الى مدينة تعز مع مجموعة من سكان القرية اللذين اجبروا على الخروج بالقوة ,وبعد اسبوع تقريبا ابلغني عمي والد زوجتي ان ابنتي ماتت.

عندما قابل فريق الرصد خليل زوج الضحية فن كان بحالة نفسية متعبة ومتأثر جدا لما حصل لزوجته ,وبسبب تشتت افراد اسرته ,فزوجته بعيدة عنه عند والدها ,بالإضافة الى انه غير قادر على توفير مسكن لوالدته واخته والتقاء الفريق في احدى المدارس وهو يبحث عن مساعدات انسانية عله يظفر بها.

تهجير بسبب الانتماء السياسي-الجوف

ذكر الضحية عبده صالح سالم عبدان ٤٨ عاماً والمقيم حالياً في مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف والذي كان يقيم في مديرية خب والشعف ان مسلحي جماعة الحوثي وصالح ظلوا يهددوه ويضايقوه في مسكنه ولا يريدونه ان يخرج من منزله ,وفي يوم الاثنين ١٧ ابريل ٢٠١٧ حضر مسلحي الحوثي وصالح الى منزلي وطلبوا مني تحرير التزام الا أخرج من منزلي الا الى عملي ,والا فان علي أن أغادر المنزل , فاضطرت للنزوح مع عائلتي الى مدينة الحزم.

علي احمد محمد مارش ٣٧ عاماً مدير إدارة في مكتب التربية بمديرية ارحب- صنعاء, التقاه فريق الرصد وقال ان مسلحي الحوثي قاموا بتهجير ه من منطقته في ارحب ,ونزح مع اسرته الى صنعاء بسبب انتمائه السياسي المناهض للحوثيين, وعند استقراره في العاصمة ظل الحوثيين يلاحقوه ويضايقوه في وظيفته وفي عمله ,ما اضطره الى ترك العاصمة والنزوح الى محافظة مارب يوم الاربعاء ٥ ابريل ٢٠١٧م.

نماذج من حالات الترحيل

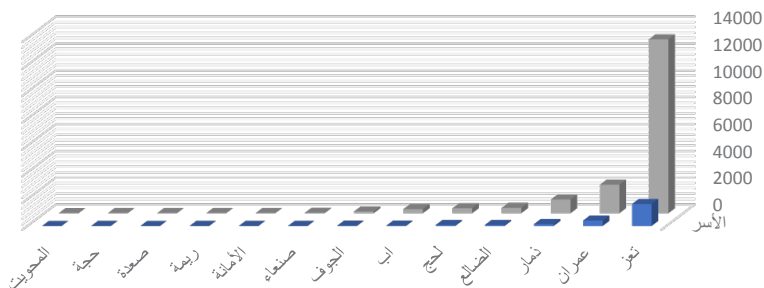
ترحيل محمد عبدالله سعيد الشرعبي ٣٥ عاماً يعمل في بيع الأيسكرام في محافظة شبوة، جاء قادماً من محافظة تعز للعمل في هذه المحافظة. يقول محمد إن لديه ثلاث عربات لبيع الأيسكرام ويعمل في عاصمة محافظة شبوة منذ شهر تقريباً قبل ترحيله، وفي يوم الثلاثاء ٤ مارس ٢٠١٧م جاء إليه شخص يدعى «عبدربه شقران» ومعه آخرون من أفراد المقاومة الجنوبية وأعضاء في الحراك الجنوبي، قال له إن لديهم أوامر من الأمن بترحيله من شبوة، وفعلاً الزموه بان يحرر لهم تعهداً بمغادرة عتق شبوة وعدم العودة إليها، وقد غادر منها إلى منطقة العبر في مارب المحافظة المجاورة لشبوة.

تفاقم الوضع الانساني في مناطق وقرى بيحان محافظة شبوة اثر استمرار القصف العشوائي بشكل يومي من قبل مليشيات الحوثي وصالح والحصار المطبق عليها حيث ارتكبت انتهاكات وجرائم اثناء اجتياحها قرى ومديريات بيحان على المدنيين لا سيما النساء والأطفال، مما سبب هذا الوضع موجات نزوح كبيرة عمت عشرات القرى في مديرية عسيلان باتجاه الصحراء أو مارب أو مدينة عتق إضافة إلى نزوح عشرات الأسر في مدينة العليا ويعيش الآلاف النازحين اوضاع انسانية صعبة وحصار خانقا فرضته مليشيات الحوثي وصالح على المناطق السكانية .

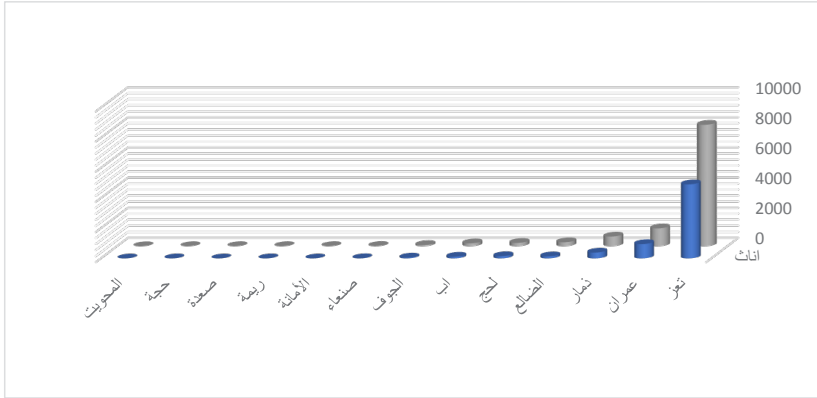
جدول رقم (١) يبين توزيع حالات التهجير حسب فئات الضحايا والناطق الجغرافي

اجمالي الافراد	إناث			ذكور			عدد الأسر	المحافظة
	اجمالي	أطفال	بالفين	اجمالي	أطفال	بالفين		
١٢٩٧١	٤٩١٤	١٦٣٨	٣٢٧٦	٩٧٠٣	٢٦٨٥	٥٣٧٢	١٦٤٦	تعز
٢١٣٤	٩٤٨	٢٧٠	٦٧٨	١٥٩١	٣٣٨	٨٤٨	٤٠٥	عمران
١٠٢٩	٣٨٦	١١٣	٢٧٣	٧٨٦	٢١٣	٤٣٠	١٤٣	ذمار
٤٠٢	١٣٧	٤٣	٩٤	٣٣٩	٧٠	١٩٥	٧٤	الضالع
٣٧٢	١٥٠	٥٧	٩٣	٢٩٠	٦١	١٦١	٦٨	لحج
٣٠٥	١١١	٣٩	٧٢	٢٢٤	٥٢	١٤٢	٣٠	اب
١٣٣	٥٣	١٨	٣٥	١٠٢	٢٤	٥٦	٢٢	الجوف
٣٠	١٢	٢	١٠	٢٤	٣	١٥	٦	صنعاء
١٣	٤	٢	٢	١١	٣	٦	٢	الأمانة
١٢	٥	١	٤	١٠	٢	٥	٣	ريمة
١١	٤	١	٣	٨	٢	٥	١	صعدة
١١	٥	١	٤	٨	١	٥	٢	حجة
٥	٢		٢	٤	١	٢	١	المحويت
١٧٤٢٨	٦٧٣١	٢١٨٥	٤٥٤٦	١٣١٠٠	٣٤٥٥	٧٢٤٢	٢٤٠٣	الإجمالي

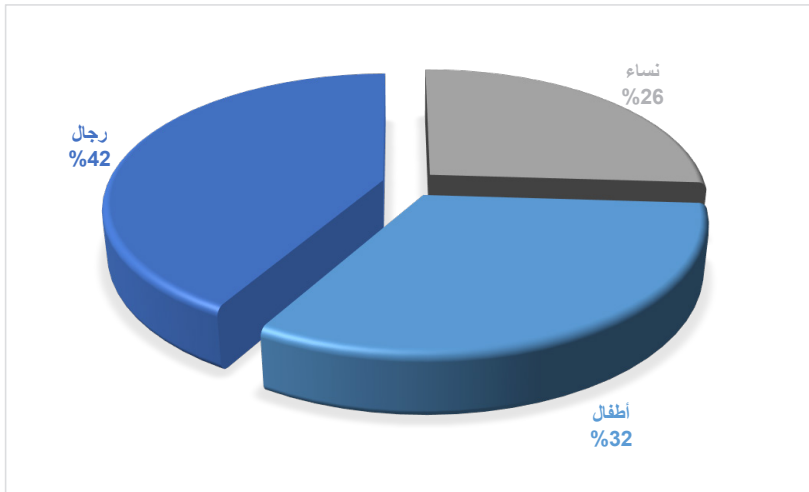
مخطط يبين حالات التهجير حسب المحافظات وعدد الافراد والأسر



مخطط يبين حالات التهجير موزعة حسب المحافظات وعدد الذكور والاناث



مخطط يبين حالات التهجير في اليمن موزعة حسب فئات ونوع الضحايا



الفصل الثاني : النزوح الإختياري

خلف الصراع المسلح الذي تشهده اراضي الجمهورية اليمنية مع ما صاحبه من عمليات حربية عشوائية, تأثيراً مباشراً على السكان المدنيين, تسبب في نزوح المئات منهم بسبب ونتيجة لذلك الصراع, وما فتئ النزاع المسلح يؤدي الى النزوح القسري أو الاختياري, وتضاءلت سبل ووسائل الحماية للسكان المدنيين اثناء النزاع, وكان لعمليات النزوح أثر بالغ على النساء والاطفال, فعلاوة على التشرّد الذي يشعرون به, وتدهور وضع التعليم والصحة والرعاية, فان عمليات عنف قد ارتكبت بحق النساء والاطفال, سواء أكان ذلك اثناء النزوح أو في مواطن النزوح والابواء, فضلاً عن المسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها النساء في إعالة الاسر.

يمثل النزوح الاختياري الناتج عن الشعور بالخوف وانعدام الامن, مشكلة كبرى واجهت التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان, فذلك الشعور المتزايد بسبب استخدام تجمعات السكان «وقراهم» مسرحاً للعمليات الحربية, فضلاً عن العنف الذي يتلازم مع عمليات النزوح قبل وبعد حدوثه واثرائه, أعاق عمل الراصدين في البحث والتدقيق والتمييز عن الطرف الرئيس المتسبب في ذلك النزوح, وخلال النزول الميداني ومقابلة الضحايا حمل النازحون اطراف الصراع المسلح مسؤولية نزوحهم من مناطقهم.

رصد فريق التحالف اليمني عمليات نزوح في محافظات تعز والجوف وذمار والضالع واب وحجة ولحج والحديدة, وقد تحقق من نزوح (٣٤٩٤) اسرة بواقع (٢٨٤٧٦) فرداً, مثل الاطفال من بين ذلك العدد الاجمالي (٨٥٣٢) طفلاً بنسبة ٣٠%, والنساء (١٠٨٠٥) امرأة بنسبة ٣٨%, كان لمحافظة تعز النصيب الاكبر في ذلك النزوح من بين المحافظات اليمنية بواقع (١٢٢٨) اسرة نازحة, فيما جاءت محافظة الجوف في الترتيب الثاني بواقع (١١٧٤) اسرة, ثم محافظة ذمار

بواقع (٥٦٨) اسرة، تلتها محافظة الضالع بواقع (١٦٨) اسرة، ثم محافظة اب بواقع (١٢٨) اسرة، وحجة ب(٩١) اسرة، ولحج ب(٧٨) اسرة، واخيراً الحديدة ب(٥٩) اسرة، كما وردت تقارير عن عمليات نزوح في مناطق نهم بصنعاء، وصروح في مارب ومديرية ذوباب في باب المنذب في محافظة تعز، لم يحصل التحالف اليمني على بيانات دقيقة لذلك النزوح بسبب العمليات الحربية المستمرة في تلك المناطق، ويأسف التحالف اليمني من استمرار الصراع المسلح في تلك المناطق وتأثيره على عمل المنظمات الحقوقية والإنسانية في التواجد والبحث والتوثيق. يوضح الجدول المرفق رقم (٢) نسب النزوح حسب فئات الضحايا ومناطق النزوح.

وقائع نزوح جماعي

مديرية ذو باب، باب المنذب - تعز

منذ يناير ٢٠١٧ شهدت مديرية ذو باب المنذب صراعاً مسلحاً عنيفاً بين قوات الحكومة الشرعية. وبين ميليشيا الحوثي وصالح وأثناء تحرك القوات الحكومية تجاهها للسيطرة على مضيق باب المنذب ذي الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للملاحة البحرية الدولية، والذي كان تحت سيطرة ميليشيا الحوثي وصالح مع أراضي مديرية ذوباب المنذب، التي تطل على هذا المضيق، وقد سجل التحالف اليمني نزوح جماعي لسكان قرى هذه المديرية بسبب هذا الصراع الذي أدى الى نزوح مئات الأسر في قرى غريره والسويداء والماجلية والجديد والغبير والكححة وواحدة وعدد آخر من المناطق، قابل فريق الرصد عدد من السكان في بعض مديريات محافظة لحج ومديرتي المعافر والوازعية في تعز، فيما لم يتمكن الفريق من تحديد عدد دقيق للأسر النازحة بسبب تشتت الأسر في عدد من مناطق الايواء بمحافظة تعز ومحافظة لحج والحديدة وعدن.

مديرية المخا - تعز

بعد سيطرة القوات الحكومية الشرعية مدعومة بقوات مباشرة من التحالف العربي، توجهت هذه القوات خلال شهري فبراير ومارس من هذا العام صوب مديرية المخا الواقعة الى الغرب من محافظة تعز على ساحل البحر الاحمر، ويقع فيها ميناء المخا، والتي كانت تحت سيطرة ميليشيا الحوثي وصالح قبل ذلك التاريخ، وشهدت صراعاً مسلحاً للسيطرة عليها وعلى مينائها، سُجل بسببه نزوح مئات الاسر، فقد تحقق التحالف اليمني من نزوح (٦٣٥) اسرة بواقع (٥٤٢٥) بينهم (٢١١١) طفلاً و(١٦٨٦) امرأة، نزحوا من مناطق الجمعة والمناصيب والشبارة والمعامرة والشاذلية وحاضية وجحزر والحالي والمغيني والسويد والشاذلي وابو اسماعيل، ومناطق اخرى في المديرية، استمع فريق التحالف اليمني لعدد من النازحين الذين فروا بسبب الصراع المسلح، لم توفر اطراف الصراع في المديرية حماية كافية للسكان من اثار الهجمات، وعمدت جميع الاطراف الى استخدام القرى والمناطق السكانية ساحة للمعارك المسلحة.

مديرية نهم - صنعاء

يقطن مديريةية نهم قرابة اربعين الف نسمة، وبسبب الصراع المسلح الذي تشهده اراضيها منذ ٢٠١٦م نزح كثيرون منها مع بداية الصراع، واشتدت ضراوة ذلك الصراع في العام ٢٠١٧، وتضاعفت معه عمليات النزوح، لم توفر اطراف الصراع المسلح في منطقة نهم حماية كافية للسكان المدنيين، وقد عملت على نقل الاشتباكات الى بعض قرى المديرية.

اتسعت رقعة المأساة الإنسانية وانضمت قرى جديدة في المديرية الى هذه المأساة ضمن عمليات النزوح الجماعي خلال ٢٠١٧م، وتأثرت معها المرافق الصحية والتعليمية لعدد من القرى والتجمعات السكانية.

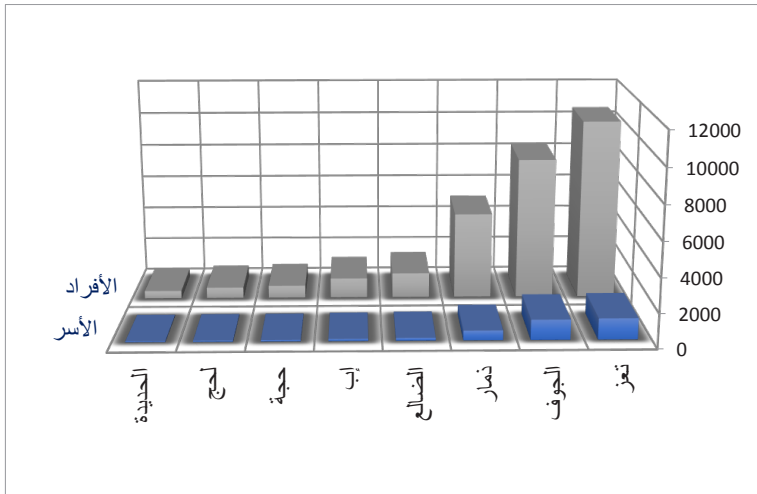
تمكن فريق التحالف اليمني من مقابلة بعض النازحين وحصر بعض المناطق

والقرى التي شملها النزوح في العام ٢٠١٧م، من بينها منطقة بران ومنطقة الشلف وبيت أبو حاتم وبيت رييد وبيت حيدان وقرية أبو علهان وزامل، ووادي ضبوعه ومنطقة مسورة، وقرية قطبين ووادي ملح وقرية المرطة، وقرى الشرية وشجان ومجر النعيمات والمجاوحة وبنى فرج والمدفون، ولم يستطع فريق التحالف اليمني حصر كل السكان النازحين في المديرية، لكونها تشهد صراعاً مسلحاً أعاق الراصدين من التواجد، بالإضافة الى نزوح عدد منهم الى محافظات متفرقة، وقد أصبحت مناطق المديرية اراض لمعارك مسلحة بين قوات الحكومة الشرعية مدعومة بطيران التحالف العربي من جهة وبين ميليشيا الحوثي وصالح من جهة اخرى.

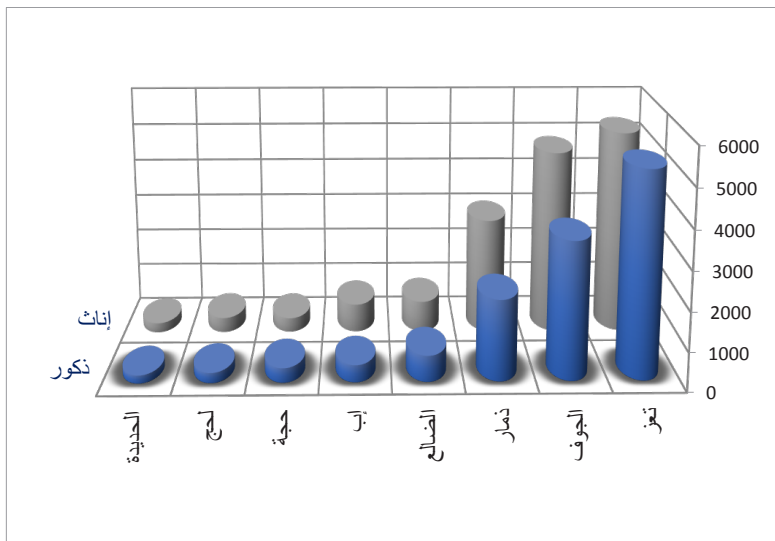
جدول رقم (٢) يبين حركة النزوح وتوزيعها حسب فئات الضحايا ومناطق النزوح

المحافظة	عدد الأسر	ذكور			إناث		
		بالفيين	أطفال	اجمالي	بالفيين	أطفال	اجمالي
تعز	١٢٢٨	٣٤٩٩	١٧٥٩	٦٤٨٦	٣٤٦٦	١٨٥١	٥٣١٧
الجوف	١١٧٤	٢٦٣٢	٨٩٠	٤٦٩٦	٣٣٢٠	١٤٧٩	٤٧٩٩
ذمار	٥٦٨	١٦٣٩	٤٣٣	٢٦٤٠	٢٣٠٥	٦٩٥	٣٠٠٠
الضالع	١٦٨	٤٨٤	١٩٠	٨٤٢	٥٥٠	٢٥٤	٨٠٤
إب	١٢٨	٣٠٧	١٣٧	٥٧٢	٤٧٥	٢٦٠	٧٣٥
حجة	٩١	٢٦٤	١١٢	٤٦٧	٢٦٣	١٠٦	٣٦٩
لحج	٧٨	١٨٥	٧٩	٣٤٢	٢٥٦	١٢٨	٣٨٤
الحديدة	٥٩	١٢٩	٨٠	٢٦٨	١٧٠	٧٩	٢٤٩
الإجمالي	٣٤٩٤	٩١٣٩	٣٦٨٠	١٦٣١٣	١٠٨٠٥	٤٨٥٢	١٥٦٥٧

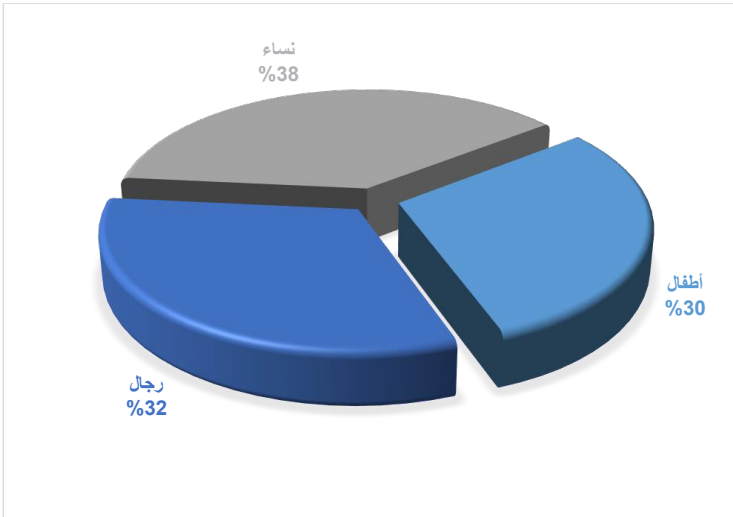
مخطط يبين حركة النزوح موزعة حسب عدد الأسر والأفراد



مخطط يبين حركة النزوح في اليمن موزعة حسب نوع الضحايا



مخطط بياني حركة النزوح موزعة حسب الفئات العمرية للمضحايا



الباب الثاني: مأساة المهجرين والنازحين

الفصل الأول : أوضاع النازحين أثناء التشرّد

زارت فرق التحالف اليمني عدد من مخيمات ومناطق إيواء النازحين, وقد استمعت الى عشرات النازحين وشاهدت حجم المأساة الإنسانية التي يعيشونها, ومن بين تلك الاوضاع اتضح غياب عدد من الاحتياجات الإنسانية في كثير من المخيمات التي زارها الفريق, من بينها انعدام وسائل الرعاية الصحية, وخصوصاً تلك الوسائل المهمة بصحة الام والطفل, وقلة فرص النازحين في الحصول على الضرورات الحيوية كالغذاء والماء, واضاعة الفرص التعليمية, وغياب كلي للوسائل الوقائية من الامراض والابوة المنتشرة, كمرض الكوليرا, كما أن من بين تلك الاوضاع التي يشكو منها النازحون, شحة وسائل التدفئة والاثاث والادوات التي يحتاجونها.

كما وثق التحالف اليمني قطع طرق الامدادات الغذائية والغوثية ومصادرة بعضها من قبل ميليشيا الحوثي وصالح في محافظات تعز والضالع وحجة, وتنتشارك ميليشيا الحوثي وصالح مع جماعات المقاومة وفصائل في المناطق

التي تخضع لسلطة الشرعية, المسؤولية في مصادرة بعض العربات التي يستخدمها موظفو المنظمات الإنسانية في عملهم لمساعدة النازحين, وشكى النازحون من عدم تكافؤ الفرص في توزيع المساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الدولية والمحلية.

تتحمل اطراف الصراع المسلح في اليمن تبعات نزوح المئات من الاسر والعائلات بسبب العمليات الحربية, وعدم الالتزام بوسائل الحماية للمدنيين, من بينها الابتعاد عن اماكن تجمعات السكان, كما تقع على اطراف النزاع مسؤولية الهجمات العسكرية على تجمعات السكان.

الفصل الثاني : انتهاكات مصاحبة للترحيل القسري والنزوح

سُجّلت ادعاءات عن جرائم وممارسات ارتكبت قبل واثناء وبعد عمليات الترحيل القسري, وخلال النزوح أو العودة منه, وفي مواطن النزوح, ومن تلك الجرائم عمليات اعتداءات على السلامة الجسدية بالقتل والاصابة, وعمليات تفجير منازل لسكان مهجرون, وكذا زراعة الألغام في مناطق سير السكان ومزارعهم والطرق العامة في المناطق التي شهدت عمليات تهجير قسري, بالإضافة الى نهب ممتلكات السكان في المنازل وتدمير المزارع وتلفيها, ونفوق عدد من المواشي والحيوانات الخاصة بالسكان.

تحقق فريق التحالف اليمني خلال الفترة التي يغطيها التقرير من مقتل (٢٣) نازحاً وجرح (٣١) اخرين, قتلوا بقصف ميليشيا الحوثي ورصاص القناصة وغارات طيران التحالف العربي كما تحقق الفريق من تفجير (٤) منازل في محافظتي تعز واب بواقع منزلين في كل واحدة منها, ووثق سقوط (٢٣) ضحية بسبب الألغام التي زرعتها مسلحي الحوثي وصالح ما بين قتيل وجريح, كما استمع الى شهادات عن نهب ممتلكات خاصة بالسكان وتلف مزارع وتدميرها

من قبل مسلحي الحوثي وصالح في مناطق تبيشعه والغفيرة بتعز, وعممة بذار وجبن في الضالع ومناطق نهم بصنعاء.

وقائع

في تمام الساعة الخامسة وخمسة عشر دقيقة من مساء الأحد ٢١ مايو ٢٠١٧م سقطت قذيفة هاون على باص أجرة كان يقل اسرة ايمان هزاع السفيناني ومسافرون اخرون, كانت «ايمان» عائدة الى مدينة تعز من موطن نزوحها في الحوبان شرقي تعز, والتي نزحت اليه بسبب الصراع المسلح في مدينة تعز, وأثناء مرور الباص من نقطة تفتيش تابعة للجيش والمقاومة الشعبية في منطقة «الحميراء» بمديرية صالة شرق مدينة تعز سقطت القذيفة عليه.

وطبقا للأرقام والاحصائيات الموثقة من قبل الفريق فإن قتيلين قد سقطوا في تلك الواقعة وأصيب ثلاثة آخرين بينهم «إيمان السفيناني ٣٥» عاما التي قُتلت مع طفلها «مهند» البالغ من العمر ١١ عاماً وأصيبت ابنتها «شهد» التي تصغره بسنة.

وذكر أحد أقرابها أنها كانت قادمة من منطقة نزوحها في الحوبان قاصدة زيارة والدها موجه اللغة العربية الشهير «محمد هزاع السفيناني» الذي لم يتمكن من زيارتها بسبب الحصار المفروض على المدينة وكذلك إصابته بالشلل.

وأضاف: (لقد مات زوجها في الحوبان ولم يتمكن أهلها من زيارتها لتقديم واجب العزاء بسبب مرض والدها والحصار المفروض على المدينة فانتظرت ايمان هذا اليوم لتزور أهلها في منطقة صالة ولم تكن تعلم أن قذيفة الموت تنتظرها في الطريق لتقتلها مع ابنها قبل وصولها منزل والدها وتترك ابنتها تصارع جراحها والامها ببقية حياتها).

وطبقا لشهود عيان فإن القذيفة التي سقطت على باص الاجرة الذي كان يقل «إيمان» وطفليها أطلقت من تبة «سوفنيل» حيث تتمركز ميليشيا الحوثي والرئيس السابق علي عبدالله صالح.

قنود علي ابراهيم سنان ٣٠ سنة, ارملة واحدى المهجرات من قرية العفيرة جبل حبشي محافظة تعز, تعول اولادها الثلاثة بعد مقتل والدهم بانفجار لغم اثناء النزوح من القرية, تقول لفريق الرصد جاء الحوثيين الى القرية وطلبوا منا الخروج من منازلنا والرحيل من القرية, وقالوا لنا اخرجوا من القرية لأنه «بيقع» لكم ضرب, وتجهزنا للخروج فقام زوجي بنقلنا الى منطقة عقاقة. وفي اليوم الثاني عاد زوجي لنقل بعض الاسر النازحة من القرية بحافلاته, وعندما كان ينقل احدى الاسر انفجر بالحافلة لغم في منطقة «ذرخاف» فقتل زوجي واصيب اثنين اخرين.

تضيف ترك لي زوجي ثلاثة اطفال بشرى وعمر ومفيد, واني الان مقيمة في عقاقة تعز, نسكن في غرفة واحده, لا احصل على أي مساعدات, وكان زوجي هو من يصرف علينا قبل وفاته, واصبحت مع اولادي الان عائلة على ابي العاجز ذي التسعين عاماً, اشعر بألم البعد عن قريتي وعن منزلي بحرقه. قتل كلاً من السديس هارون سعيد محمد وامل فضل محمد وسعيد هارون محمد ونرجس سعيد محمد شعنون, واصيب كلاً من رقية شرارة فضل وزيد سعيد محمد شعنون ومريم العواضي محمد ومطرو زيد محمد شراره وهند هارون سعيد, وكلهم من اسرة واحدة, بغارة جوية من طيران التحالف العربي على منزلهم في منطقة واحجة بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٧م, وذلك اثناء عودتهم من نزوحهم في مديرية موزع, وكان نزوحهم بسبب الصراع المسلح الذي شهدته منطقة باب المنذب وواحجة بين ميليشيا الحوثي وصالح من جهة وقوات المقاومة والجيش التابعين للحكومة الشرعية.

خلود وذكرى علي سعيد خضيرى اختين كانتا نازحتين من المخا بسبب النزاع المسلح فيها في ٢٥ يناير ٢٠١٧م على سيارة نقل نوع دينا, واثناء مرورهما مع عائلتهما بالقرب من مشروع مياه المخا انفجر بالسيارة لغم, فأصيبت خلود

ببتر احدى رجليها واصيبت ذكرى بشظايا متفرقة في جسمها , وكان مسلحي ميليشيا الحوثي وصالح قد قاموا بزراعة الالغام الفردية والمضادة للمركبات , حتى يمنعوا تقدم قوات المقاومة والحكومة الشرعية الى المخا .

في الأول من فبراير ٢٠١٧ وفي ساعة متأخرة من الليل كانت اسرة عبدالله ناصر سعيد عكيل نائمين في خيمتهم بمخيم المخنق في وادي حريب مارب , استهدفت مليشيات الحوثي المخيم بقذيفة «كاتيوشا أو هاون» وقعت على خيمتهم أودت بحياة عبد الله عكيل على الفور ووالده المسن ناصر عكيل ٦٠ عاماً .

كما اصيبت ابنته الطفلة بشائر عبدالله ناصر سعيد عكيل ٦ اعوام , ووالدته راعية محمد ناجي الحرمللي ٤٥ عاماً , وابنه الطفل صقر عبدالله ناصر عكيل ٩ سنوات , ومن بين المصابين ايضاً اقربائه مبخوت ناصر سعيد عكيل , وفاطمة صالح صالح عكيل .

وكانت الاسرة قد نزحت من مديرية نهم بسبب الصراع المسلح الذي تشهده المديرية , واستقروا في مخيم المخنق في وادي حريب مارب , ضمن مجموعة كبيرة من السكان نزحوا الى هذا المخيم .

تهجير مع تفجير المنزل -اب

يقول سيف علي عبدالله مرشد من سكان محافظة اب إن مسلحي جماعة الحوثي وقوات صالح قاموا في الثامنة صباحا من يوم الخميس الموافق ٢٦ يناير ٢٠١٧م بالهجوم بعدد من الاطقم العسكرية عليها عدد من المسلحين على قرية الدهيمة الاسلام-حزم العدين يحملون اسلحة متنوعة , وفور وصولهم الى اطراف القرية قاموا بالانتشار على مداخلها , ولم يبق على الاطقم سوى من كان يطلق النار , وتم اطلاق النار عشوائيا على منازل المواطنين بما في ذلك منزل الضحية ابراهيم عبدالله علي السلمي , وازدادت اضطرت اسرة ابراهيم

الى مغادرة المنزل تاركين كل اثاث المنزل, وبعد وقف اطلاق النار ارادت الاسرة العودة الى منزلها, لكن مسلحي الحوثي رفضوا عودتهم, واضطرت اسرة ابراهيم الى مغادرة القرية, وقام مسلحي الحوثي وصالح بتفجير المنزل بعد رفض عودة الاسرة.

الفصل الثالث : مسؤولية السلطات الرسمية والمنظمات الدولية

مع تزايد عمليات النزوح والتشرد الداخلي, وعمليات التهجير والترحيل القسري, تزايد اهتمام المجتمع الدولي بتنظيم هذه العمليات, ووضع مبادئ واسس وتوجيهات تلزم اطراف النزاع والمنظمات على العمل بها, واستلهاها اثناء نشوب النزاعات المسلحة أو حدوث كوارث وغيرها مما يضر بالسكان, وقد وضعت الامم المتحدة مجموعة من المبادئ التي يتوجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الى الاضطلاع بها, تناولت هذه المبادئ ضمانات وحقوق الاشخاص المشردين قسرياً أو النازحين, وحمائتهم ومساعدتهم اثناء تشريدهم أو اثناء عودتهم أو إعادة توطينهم أو إعادة ادماجهم, وقد اعتمدت هذه المبادئ من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٨ م.

أوجبت هذه المبادئ على الحكومات وفي نطاق مسؤولياتها توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين والمشردين, والالتزام بمسؤولياتها تجاه ما نص عليه القانون الدولي الإنسان ي لمنع وتجنب أي اوضاع تؤدي الى تشرد الاشخاص, وما يسري على الدول يسري على الجماعات والافراد والكيانات في اطار الدولة.

ويتوجب على المنظمات الدولية والمحلية عند تقديمها المساعدات إيلاء العناية الواجبة لمتطلبات الحماية لحقوق الإنسان والقانون الإنسان ي للمشردين والمرحليين, وأن تتقيد بالمعايير الدولية وقواعد السلوك ذات الصلة.

حيث لا تتوفر معلومات كافية بمدى الاستجابة الإنسانية وعمليات التدخل التي قامت بها المنظمات الدولية والمحلية للنازحين والمرحّلين قسرياً في المناطق التي شملها التقرير، ويتسم عمل تلك المنظمات بضعف الشفافية وعدم تزويد المنظمات المحلية ووسائل الإعلام بالنشاطات وعمليات التدخل مدعومة بالوثائق والأرقام.

تحقق التحالف اليمني من عمليات منع ومصادرة لوصول المساعدات الإنسانية، وادوات توصيل وعمل تلك المنظمات وموظفيها، ولاحظ عدم قيام تلك المنظمات بتحديد الفاعلين، كما استمع التحالف الى افادات عن قيام المنظمات بتوزيع المساعدات الإنسانية بشكل غير متكافئ، وعدم اتخاذ خطوات جادة من شأنها توصيل المساعدات للمناطق الأكثر تضرراً، أو دراسة وسائل بديلة تحقق اهداف العمل الإنسان ي في الوصول الى مستحقيه.

شكر وعرفان

يشكر التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ويقدم امتنانه لكل من قام بتحرير هذا التقرير الحقوقي، وكل من شارك في فرز وتحليل البيانات، وعميق شكره لكل فريق التحالف العاملين في الميدان والمعرضين للأخطار، والمتجاوزين لكل المتاعب.

ويجزل شكره أيضاً للناجين من الضحايا وذوي الضحايا، وشهود العيان، وكل من ادلى بإفادة، أو زود الراصدين بما يطلبونه، وكل من شارك في اخراج التقرير، وساهم في انجاح هذا العمل.

Displacement and Eviction in Yemen



Rights Report Documents Displacement and Deportation in Yemen
during 1 January - 31 July 2017

Displacement and Eviction in Yemen

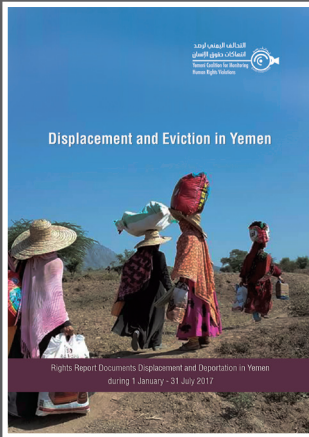
Rights Report Documents Displacement and Deportation in Yemen
during 1 January - 31 July 2017

التحالف اليمني لرصد
انتهاكات حقوق الإنسان

Yemeni Coalition for Monitoring
Human Rights Violations



Published by YCMHRV



Cover Photo;
Displaced from Tebyshia
village, Taiz

Contact

Republic of Yemen
Taiz - Jamal Street
Tel:009674252534
info@ycmhrv.org

facebook.com/YCMHRV
twitter.com/YCMHRV
telegram.com/YCMHRV
www.ycmhrv.org

Displacement and Eviction in Yemen

Yemeni Coalition to Monitor Human Rights Violations (YCMHRV), also known as "Rasd Coalition", is a coalition of a number of specialized Yemeni NGOs active in human rights issues including monitoring and documenting human rights violations in the country. YCMHRV was established in January 2015, License No. 1240 in response to valid need in the field of human rights, and considering the deteriorating human rights situation in Yemen, the matter that necessitated establishment of such Coalition. YCMHRV monitors and documents all human rights violations in Yemen and issues specialized reports on them. Also, organizes seminars and various events to disseminate and publicize these reports. YCMHRV submits these reports to relevant concerned entities. Noting that the first step in bringing justice to victims is to document their grievances for the moment of truth, committing ourselves in this respect with relevant human rights standards and laws.

All rights reserved
First Edition 2017 - Taiz

Index

Introduction	6
Executive Summary	7
Recommendations	10
Legal Definition	12
Part One: Displacement, Forced Displacement, and Eviction	14
Chapter One: Eviction and Forced Displacement	15
Chapter Two: Voluntary Displacement	25
Part Two: The Tragedy of the Displaced	31
Chapter One: Situation of IDPs During Displacement	31
Chapter Two: Violations Associated with Forced Displacement.....	32
Chapter Three: The Responsibility of Government Authorities and ... International Organizations	36
Acknowledgement and Appreciation	38

Introduction

Yemen has become a vast arena for armed conflict ever since the Yemeni capital, Sana'a, fell to the Houthi and Saleh militias in September 2014. The conflict continued between the Houthis and the forces of the former president on one side, and between the army forces of the legitimate government on the other. The areas of the conflict expanded to include a new territories in 2017, the most affected of which were the governorate of Taiz and its western coast, and parts of the governorates of Sana'a, Jawf, Baydha, Sa'dah, Hajjah, Mareb, Dhale, Lahj, and Shabwa.

The armed conflict in Yemen has been described as a non-international conflict between the two sides, the Houthi and Saleh militias and the government forces. This armed conflict has seen attacks against the people and civilian properties. These operations have varied from killing, kidnapping, torture, summary executions, displacement and forced deportation, indiscriminant attacks, and others. It can be seen that the protection that is given by international humanitarian laws and human rights laws for civilians, especially women and children, are still being violated on a large scale by the parties to the conflict in Yemen.

One of the worst violations that civilians have been subject to during this conflict in the different governorates of Yemen when their protection has been removed is the forced eviction and internal displacement that is being practiced by different parties to the conflict at different levels. The Houthi militias and Saleh's military forces are at the top of the list of violators of international human rights law by forcing large number of people out of the areas of the armed conflict. The civilian population in a number of the governorates that have seen a noticeable

increase in military operations are in dire need of security and protection, especially with the parties to the conflict deliberately attacking the freedoms and rights of these civilians to live and have stability.

The interventions of the government in responding to and providing protection for the IDPs and those forced out of their homes are limited. It should also be noted that the Houthi and Saleh militias have barred a number of relief and humanitarian organizations from going into the areas that they control to the areas where the IDPs are to help give them the food, shelter, and medical supplies that they need. This is the case in a number of Yemeni governorates, like Taiz, Hajjah, and Sana'a. A number of vehicles used to transport aid supplies and the employees of humanitarian organizations were stolen in governorates under the control of the legitimate government.

Executive Summary

During the period covered by the report, from January 1st until July 31st, 2017, the Yemeni Coalition recorded the forced displacement, movement, and eviction of 2,403 families from their homes. This totaled to 17,428 individuals, including 4,546 women (26% of the total) and 5,640 children (32% of the total). According to the information that was gathered by the Yemeni Coalition team, the Houthi and Saleh militias were responsible for their forced displacement and deportation, and they used a number of methods to terrorize them and committed a number of violations to forcibly displace them from their homes. These methods include killing, physical attacks, siege, breaking into homes, taking over residential buildings, and blowing up homes to force people to leave.

The military clashes between the Houthi and Saleh militias and the armed forces loyal to the government caused the displacement of 3,494

families in a number of places in Yemen, adding up to 28,476 individuals. These families were displaced as a result of the military operations near residential areas and homes, and deliberate indiscriminate attacks on civilians. There were also hundreds of displaced families that the Coalition was unable to document or get information from during the period of the report.

Taiz is the governorate that saw the most forced displacement, deportation, and voluntary displacement of residents with 1,646 families forcibly displaced, most of which was described as mass deportation, while 1,228 families were voluntarily displaced. After Taiz comes the governorate of Amran, with 405 families. Most of the families were displaced individually on numerous occasions. Then comes Dhamar with 143 families, Dhale with 74 families, Lahj with 68 families, Ibb with 30 families, Jawf with 22 families, and 15 families from the governorates of Sana'a, the Capital Secretariat, Raymah, Sa'dah, Hajjah, and Mahwit. The governorate of Jawf came second after Taiz with regards to voluntary displacement with 1,174 families, then Dhamar with 568 families, Dhale with 168 families, then Ibb, Hajjah, Lahj, and Hudaydah, in that order.

The Coalition documented the killing of 23 displaced civilians while displaced because of the indiscriminate shelling, the air strikes, and snipers. These deaths were caused by the Houthi and Saleh militias and by the air force of the Arab coalition. The governorate of Taiz had the most victims, then the governorate of Sana'a. There were also 31 recorded cases of injuries among displaced civilians. Other crimes were committed against the displaced and those deported from their homes, including blowing their homes up (4 homes in Ibb and Taiz), damaging

public and private property, and arbitrary violations and arrests. The planting of landmines by militants from the Houthi and Saleh militias was also one of the worst violations committed against displaced and deported civilians, and led to the death of 9 IDPs in Taiz and the injury of 14 others in Taiz and Sana'a.

The suffering of the displaced and evicted civilians only increased with the stopping and hindering of humanitarian aid provided by local and international organizations. Supplies provided to IDPs were looted by the Houthi and Saleh militias, and a number of vehicles used by officers from numerous organizations were looted by groups in the resistance in governorates that are under the control of the legitimate government.

Recommendations

To the Houthi and Saleh Militias:

- Immediately stopping the targeting of civilians and adhering to the principles of protection of residents and civilians in international humanitarian law. This includes stopping the forcible displacement and deportation of civilians, and stopping the use of threats, terror, or other methods to force the population to leave.
- Allowing the forcibly displaced residents to return to their homes and opening the roads for them to do so.
- Stopping the planting of landmines in villages and residential areas, and handing over maps of the landmines that were planted in the areas whose population were deported or displaced, as well as stopping the indiscriminate attacks or threats of these attacks in order to forcibly displace the residents.
- Allowing the teams of local and international humanitarian organizations to go through to the refugee camps and shelters, and not hindering them.

To the Legitimate Government:

- Carrying out its humanitarian responsibilities and duties by receiving and sheltering refugees and IDPs, as well as providing them with everything needed for them and their families to lead dignified lives. This includes giving women and children special care and making them a priority, as well as supporting their health and mental care.

- Quickly and directly coordinating with all international and humanitarian organizations to give displaced and deported civilians the things they need in the camps and areas they were displaced to.
- Directing the armed forces to adhere to international humanitarian law during military operations, and working as hard as possible to protect civilians and not put them, their homes, or their areas in any risk.

To the National Committee to Investigate Allegations of Human Rights Violations:

- Investigating crimes of forcible and voluntary displacement.
- To the United Nations High Commissioner for Refugees, International Organizations, and the International Community:
- Creating quick response plans to protect and help IDPs and those forced out of their homes and working to get food and shelter to the areas affected by the armed conflict, as well as those affected by the deportation or displacement of their populations.
- Coordinating with the Yemeni government to get humanitarian aid, and working with local organizations to provide the necessary aid to rehabilitate, train, and help provide stability for IDPs.

Legal Definition

The Second Additional Protocol of the 1949 Geneva Conventions, relating to the protection of the victims of non-international armed conflicts, which was ratified by the Republic of Yemen, states, in Article 17, that: “The displacement of the civilian population shall not be ordered for reasons related to the conflict unless the security of the civilians involved or imperative military reasons so demand. Should such displacements have to be carried out, all possible measures shall be taken in order that the civilian population may be received under satisfactory conditions of shelter, hygiene, health, safety and nutrition.” Violating this prohibition is considered a war crime in accordance with the Rome Statute of the International Criminal Court.

The General Assembly of the United Nations also confirmed, in the Basic Principles for the Protection of Civilian Populations in Armed Conflict (1970), that civilians should not be the object of forcible transfers. In the Declaration on the Protection of Women and Children in Emergency and Armed Conflict (1974), the General Assembly of the United Nations proclaimed that the “forcible eviction... committed by belligerents in the course of military operations or in occupied territories shall be considered criminal.” The Human Rights Council and the Security Council have condemned the forced displacement during international or non-international conflicts. The rules of customary international humanitarian law state the responsibility of the parties to the conflict to prevent displacement caused by their military actions.

Yemen, among other countries, is a signatory of the Geneva Conventions, including the Fourth Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War and the two additional proto-

cols of the convention. The convention has criminalized the collective or individual forced transfer of protected groups. The First Additional Protocol of the Geneva Conventions states that the parties to the conflict must discriminate between civilians and combatants, and between civilian objects and military targets, and that the parties to the conflict must direct their operations against military targets only. This is in order to respect and protect the civilian populations and civilian objects. The rules of customary international humanitarian law have criminalized this, and rule 129 states that: “Parties to a non-international armed conflict may not order the displacement of the civilian population, in whole or in part, for reasons related to the conflict, unless the security of the civilians involved or imperative military reasons so demand.” This is not true for the displacement or forced transfer documented by the Yemeni Coalition team in a number of Yemeni governorates.

It should be noted that what is applicable to governments is also applicable to military and paramilitary groups, entities, and individuals, so the Houthi and Saleh militias have violated international humanitarian law and forcibly displaced civilians. Security agencies of the Yemeni government have also displaced and forcibly evicted a number of civilians originally from northern governorates from areas like Aden, Lahj, and Shabwa. These are violations of the rules of international humanitarian law. A number of civilians have been displaced from numerous governorates because of the armed conflict between the Houthi and Saleh militias and the government forces. These parties are responsible for not providing complete protection to these civilians because their military operations were responsible for causing them to be displaced from their areas.

Part One: Displacement, Forced Displacement, and Eviction

This report, which covers the period from the beginning of January and until the 31st of July 2017, presents some of the violations that civilian populations have been subject to during armed conflict. Forced eviction or displacement is considered one of the worst violations practiced by a number of parties in Yemen. Forced eviction or displacement affects the stability of the civilian populations, and it has a direct effect on the lives of children and women, as well as their rights to education, healthcare, and nurturing. A number of areas in Yemeni governorates have witnessed forced eviction and displacement, and some areas have also witnessed waves of IDPs because of the military operations of the parties to the conflict and being deprived of their right to protection. The period that was covered in the report had the most dangerous cases of collective forcible eviction since the capital, Sana'a, fell to the Houthi and Saleh militias on the 21st of September 2014. The governorate of Taiz had the biggest share of these violations, while the governorates of Dhamar, Dhale, Lahj, and Ibb had a large share of these violations.

The governorates of Amran was on the top of the list with the highest number of people individually evicted as individuals or families at numerous times, and it was followed by the Jawf governorate.

Chapter One: Eviction and Forced Displacement

The Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations investigated the displacement and eviction of 2,403 families in a number of governorates in Yemen, including Taiz, Amran, Dhamar, Dhale, Lahj, Ibb, Jawf, and Sana'a. This amounted to 17,428 individuals. The Coalition investigated the responsibility of the Houthi and Saleh militias in the eviction and displacement of these civilians. The most prominent eviction and forcible displacement operations during the period covered by the report were the eviction of the population of the village of Tabeshah Jabal Hibshi in Taiz, the population of the village of Afeerah in Jabal Hibshi as well, and the eviction of the population of the area of Sharm and the Thalooh Market in the center of the district of Utmah in the governorate of Dhamar.

From among these displaced and evicted families, the number of children was 5,640, or 32% of the total, while there were 4,546 women, making up 26% of the total. The governorate of Taiz was the top Yemeni governorate that saw collective forced displacement of civilians, with 1,646 families made up of 12,971 individuals. After Taiz, with regards to forced displacement, comes the governorate of Amran with 405 families, Dhamar with 142 families, Dhale with 74 families, Lahj with 68 families, Ibb with 30 families, Jawf with 22 families, and 15 families from Sana'a, the Capital Secretariat, Raymah, Sa'dah, Hajjah, and Mahwit. Table 1 clarifies the forced displacement and eviction according to the victim groups and the areas they were displaced or evict-

ed from. The Yemeni Coalition team met with a number of the women and children that were displaced, and the team investigated the effects of the displacement on their lives and mental states, especially when they have been IDPs for a long time because the Houthi and Saleh militias remain in control of their villages and residences.

Incidents

Collective displacement and eviction

The displacement of the population of the village of Afeerah – Taiz

The people of the village of Afeerah, in the area of Sharjah in the Jabal Hibshi District, were forcibly displaced by militants from the Houthi and Saleh militias after the village was stormed from the 8th until the 11th of April 2017 (Saturday, Sunday, and Monday). Houthi and Saleh militiamen planted mines around the main road, and they forced the people of the village (954 families) to leave their homes, farms, and livestock. The displaced people settled in a number of areas. Some of them settled in the city of Taiz, others in Nashmah, Bireen in Mawasit, Turbah in Shamayatayn, Kalaebah in Ma'afar, and the district of Misrakh. Some of them settled in the area of Aqaqat Al Dhabab.

The Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations team met with 15 victims who were displaced, and the team listened to their testimonies and recorded them in forms. The team also listened to the testimony of dozens of people that they met in the areas of the displaced, and the team visited a number of IDP areas in Aqaqah, Misrakh, and Nashmah.

Awadh Muhammad Ali (53 years old), a farmer from the village of Afeerah, said that: “the Houthis came to the village and told us to leave.

They planted mines on the roads that killed and injured people from the village. The Houthis were led by Tarboush. We sold our livestock at the cheapest possible prices, and we went through hell.”

“We do not know why they targeted our village,” Awadh adds. “The Houthis came from the direction of Barh. We were happy in our homes, and they came and forced us out. We went through a lot when moving from the village to the city, and we are in Aqaqah now, renting a home for 17,000 riyals a month.”

“We are suffering now because everything is for money. In our village, we farmed our land and planted our own food. We were happy, and we were safe. There was no resistance in our village, or any other armed group.”

Displaced people from the village of Tabeshah – Jabal Hibshi – Taiz

On Friday, Saturday, and Sunday the 17th, 18th, and 19th of February 2017, the residents of the village of Tabeshah, a village adjacent to the city of Taiz, were forced out by Houthi and Saleh militiamen. 311 families were forced out, and a number of media organizations published pictures of the people leaving their village with some of their belongings. There were also pictures of the people in the refugee camps in the city of Taiz and some rural districts. The Yemeni Coalition team visited a number of refugee camps and met with 17 victims and recorded their testimony. The team also listened to many of the residents, including women and children. The whole population of the village, made up of 329 families, was displaced. The Yemeni Coalition team got the information of all of the families, including the number of members. The displaced people settled in a number of schools and homes, including the Yarmouk School in the Dahi Valley in Taiz, the homes of relatives in Hasb, Bir Basha, Aqaqah, Ba'rarah, Mafraq Shar'ab, 30 Street, Ma-

fraq Mawiyah, Dhabab, Ramada, Rubaee, and Dumainah. From our interviews with the victims, most of the people of the village relied on agriculture, and they have farms and water pumps. They depend on the crops from these farms to live.

Ali Muhammad Mahyoob Al Qahtani (67 years old), who is now an IDP in the area of Bir Basha in Taiz, says that he left, along with his family, the village of Tabeshah after they were left with no other choice because of the constant shelling and blocked road to the village. They were not allowed to bring in any food by Houthi and Saleh militiamen, who stormed the village. “I left with my family, which is made up of ten members, in the direction of Milad, in addition to my married daughter in Emirates and her two children.”

“We walked for two kilometers, all on foot, and while we were walking, Muhammad, one of my children, fell and broke one of his hands. We carried Muhammad and continued walking until we got to the paved road and rode with a car until we got here, to Bir Basha. We stayed with someone that we knew for a couple of days until we rented an apartment.” The victim says that they are living a difficult life because they do not have a source of income, and no organizations have provided them with humanitarian aid.

During the visit of the monitoring team to the home of the victim, the team noticed that the family was not happy with their situation, and the team noticed the difficulty they were in because they were displaced from the homes that they grew up in. Their lives were easier in the village, where they relied on their farms. The team noticed that they were not happy with their lives in the area that they were displaced to

because they are unable to pay rent for their home. We also noticed that the home does not have any furniture, other than a simple carpet that covers the floor of the apartment that they live in.

Displaced people from the areas of Juban – Dhale

In January 2017, armed Houthi and Saleh militiamen stormed the areas and villages of Rab'atain, Dhabyaniah, the city of Jubah, Hajaj, Lawdiah, and Na'wah in the district of Juban. They took control of these villages and forcibly displaced and evicted some of the residents of these villages who opposed the Houthi and Saleh militias. They also tampered with the contents of some of the homes, and took over some of the houses. The Coalition investigated the displacement of 74 families, made up of 402 individuals, to the villages of Jubarah, Hamira, Sadrain, Katma, Haleeb, Sh'ab, Batar, and Shaqran in Murais, in addition to the center of the Qatabah district.

Individual Eviction Incidents

Murder, Abortion, and Eviction

Khalil Muhammad Mahyoob Al Qahtani, the husband of victim Fan Saeed Muhammad Abdullah, who lived in the village of Tabeshah in Jabal Hibshi, says that, while the Houthi and Saleh militiamen were storming the village of Tabeshah in Taiz in February 2017, the Houthis started searching the homes in the early morning of February 17th. This terrorized the women and the children, especially since the searches started in the very early morning, before sunrise.

He added that Houthi armed men then blew up some of the homes in the village, including the home of Jalal Al Hamoodi and Muhammad Ahmad Al Hamoodi. The sounds of the explosion were very loud in the

village, a village that has been far from conflicts. This struck fear in the residents of the village. His mother and wife were afraid because of the explosions and because of the actions of the Houthis.

During the next morning, Houthi militiamen killed Mr. Muhammad Saeed Qassim while he was on the road going to the village grocery store. He was shot by a Houthi sniper. One of the people from the village tried to take Mr. Qassim to get help, but the armed men refused to allow it, and they were in control of the roads that led to the city. The victim bled out until he died, and his body remained on the street from the morning until the evening. The Houthis did not allow anyone to take his body. At night, they allowed some of the women to take the body as long as they raised a white flag, and this is what those women did. Khalil adds that his wife saw the body of the victim, and she was struck with fear while watching a dog try to eat the body. Because of this fear, she had a miscarriage in the 7th month of her pregnancy. They could not take her to the hospital because the Houthis controlled the roads leading out of the city. During the next morning, she was taken to her father's home with her miscarried daughter. Her father's home is in Humaira, near Tabeshah. They tried taking her into the city, but the Houthis refused to allow them through. "Then, I had to leave with my mother and sister, without my wife, and we went to Taiz with a group of people from the village who were forced to leave their homes. After about a week, my father-in-law contacted me and told me that my daughter had died."

When the monitoring team met with Khalil, the husband of the victim, Fan, he was in a very bad shape, and he was greatly affected by what had happened to his wife and the separation of the members of his fam-

ily. His wife is far from him at her father's house, and he is unable to provide a home for his mother and sister. The team met him at a school, and he is looking for humanitarian aid for his family.

Displacement because of political affiliation – Jawf

The victim, Abdoh Saleh Salem Abdan (48 years old), who currently lives in Hazm, the capital of the governorate of Jawf, used to live in the district of Khabb wa ash Sha'af. He says that armed Houthi and Saleh militiamen kept threatening him and bothering him at his home, and they did not want him to leave his house. "On Monday the 17th of April 2017, Houthi and Saleh militiamen came to my house and asked me to write and sign a pledge not to leave my home except to go to work, or I would have to vacate my house. I had to leave the house with my family, and we went to Hazm."

Ali Ahmad Muhammad Marsh (37 years old), is the manager of a department in the Ministry of Education office in the district of Arhab in Sana'a. He met with the monitoring team and said that Houthi militiamen forced him out of his area in Arhab. He was displaced, along with his family, to Sana'a, because of his political affiliation against the Houthis. When he settled in the capital, the Houthis kept chasing him and bothering him in his work, and he had to leave the capital for Mareb on Wednesday, April 5th, 2017.

Samples of Displacement Cases

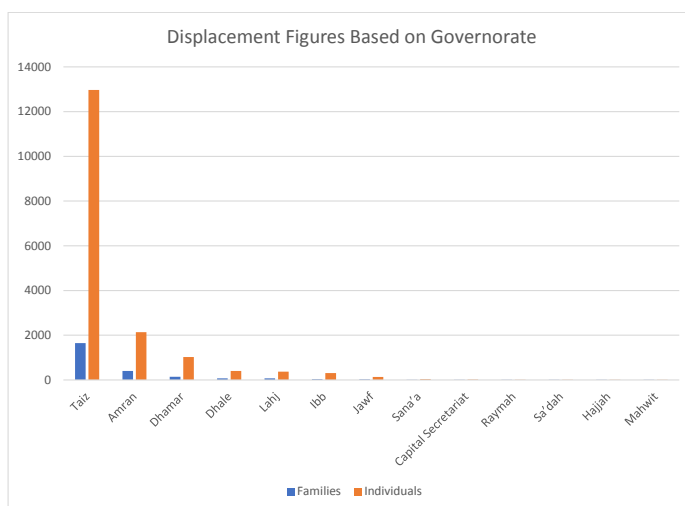
Humanitarian situation has deteriorated in Bihan, Shabwa, following indiscriminate shelling and blockade by Houthi-Saleh militia, where the militia perpetrated violations and crimes while invading Baihan districts and village, that impacted civilians; women and children in

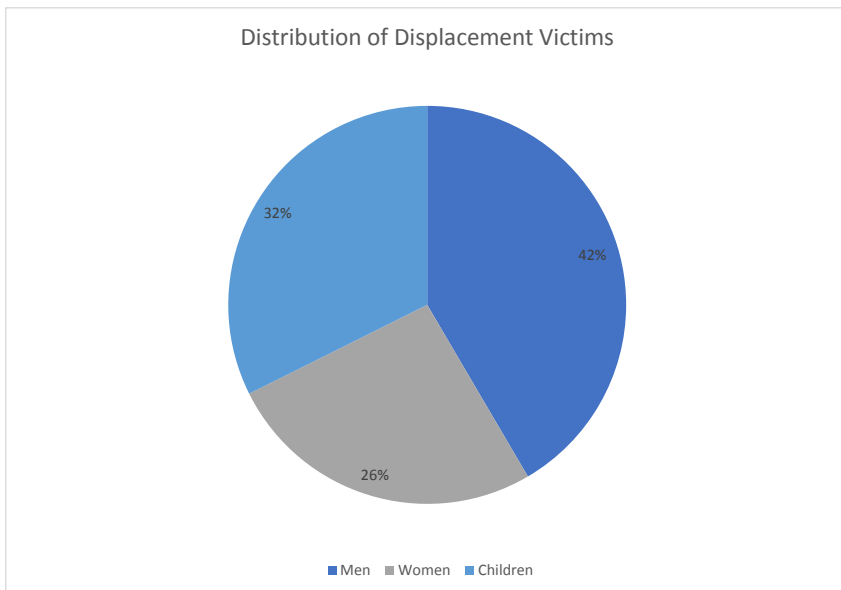
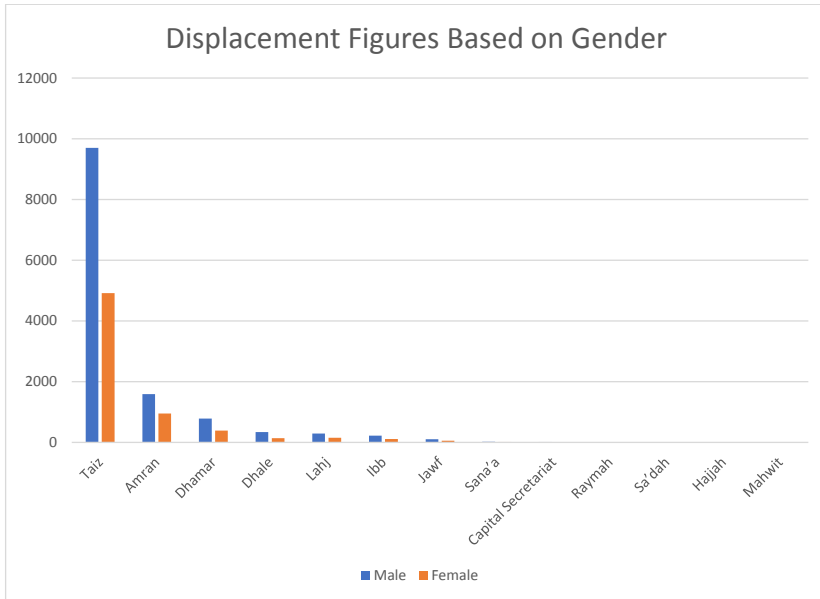
particular, resulted in displacement of civilians from tens of villages in Asilan district towards the desert, Ataq, or Mareb, also tens of families displaced to Al-Olaia and thousands of displaced are living in difficult humanitarian conditions due to the shelling and blockade.

Muhammad Abdullah Saeed Al Shar'abi (35 years old) sold ice cream for a living in the governorate of Shabwa. He came from Taiz to work in this governorate. Muhammad says that he has three carts that sell ice cream. He had worked in the capital of Shabwa for around a month before being forced out. On Tuesday, March 14th, 2017, a person named Abd Rabboh Shaqran came to him with other members of the southern resistance and members of the Southern Hirak. He told him that they had orders to deport him from Shabwa, and they forced him to write a pledge to leave Ataq, Shabwa, and not come back. He left Shabwa to the area of Abr in Mareb, the governorate bordering Shabwa.

Table 1: Showing the Distribution of Incidents of Displacement According to Victim Group and Geographic Location

Governorate	Number of Families	Males			Females			Total Individuals
		Adults	Children	Total	Adults	Children	Total	
Taiz	1646	5372	2685	9703	3276	1638	4914	12971
Amran	405	848	338	1591	678	270	948	2134
Dhamar	143	430	213	786	273	113	386	1029
Dhale	74	195	70	339	94	43	137	402
Lahj	68	161	61	290	93	57	150	372
Ibb	30	142	52	224	72	39	111	305
Jawf	22	56	24	102	35	18	53	133
Sana'a	6	15	3	24	10	2	12	30
Capital Secretariat	2	6	3	11	2	2	4	13
Raymah	3	5	2	10	4	1	5	12
Sa'dah	1	5	2	8	3	1	4	11
Hajjah	2	5	1	8	4	1	5	11
Mahwit	1	2	1	4	2		2	5
Total	2403	7242	3455	13100	4546	2185	6731	17428





Chapter Two: Voluntary Displacement

The armed conflict that is taking place in the Republic of Yemen, along with the indiscriminate military operations, has a direct effect on civilians, and has led to the displacement of hundreds of civilians. The armed conflict leads to the forced or voluntary displacement of civilians, and the protection of civilians during the conflict has diminished. The displacement has had a large effect on women and children. In addition to the feeling that they are lost, and the deteriorating education, healthcare, and nurturing that they get, there is also abuse that women and children face during their displacement or when they reach their shelters. There is also the social responsibility that women bear in supporting their families.

Voluntary displacement is a result of fear and feeling unsafe, and it is a large problem that has faced the Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations because these feelings are only increasing with the increased use of residential gatherings and villages as arenas for military operations, in addition to the violence that happens before, during, and after displacement. This has hindered the work of the monitors when researching and investigating the party that caused this displacement. During the field visits and the interviews with the victims, the IDPs said that the parties to the armed conflict were responsible for their displacement from their homes.

The Yemeni Coalition's team recorded cases of displacement from the governorates of Taiz, Jawf, Dhamar, Dhale, Ibb, Hajjah, Lahj, and Hudaydah. The displacement of 3,494 families was investigated, made up of 28,476 individuals. Children made up 8,532 of those individuals, or 30%, while women made up 10,805 of them (38%). The governorate of Taiz had the most of these IDPs, with 1,228 families, while Jawf came

next with 1,174 families, then Dhamar with 568 families, Dhale with 168 families, Ibb with 128 families, Hajjah with 91 families, Lahj with 78 families, and Hudaydah with 59 families. There were also reports of displacement in the areas around Nihm in Sana'a, Sirwah in Mareb, and Dhubab in Bab El Mandab in Taiz. The Yemeni Coalition did not get accurate information about these cases of displacement because of the ongoing fighting in these areas. The Yemeni Coalition regrets the continuing armed conflict in these areas and the effect of this conflict on the work of humanitarian and human rights organizations and their ability to have a presence, research, and document.

The following table, Table 2, shows amount of displacement distributed into type and location.

Collective Displacement

Dhubab District, Bab El Mandeb – Taiz

Since January 2017, the district of Dhubab in Bab El Mandeb has seen a violent armed conflict between the armed forces of the legitimate government and the Houthi and Saleh militias. This conflict was because of the movement of government forces towards the area to take control of the Bab El Mandab Strait, which has a strategic importance to international shipping, and was under the control of the Houthi and Saleh militias, along with the rest of the district of Dhubab, which overlooks the strait. The Yemeni Coalition recorded collective displacement of the residents of the villages of this district because of this conflict, which led to the displacement of hundreds of families in the villages of Gharirah, Suwaida, Majliah, Jadeed, Ghabeer, Kadhah, Wahijah, and a number of other areas. The monitoring team met with a number of residents in some of the districts of the governorate of Lahj, the districts of Ma'afar and Waziyah in Taiz. The team was unable to determine an

accurate number of the displaced families because they were distributed in a number of different areas in the governorates of Taiz, Lahj, Hudaydah, and Aden.

Mocha District – Taiz

After the legitimate government forces, with support from direct forces from the Arab coalition, took control, these forces went, during the months of February and March of this year, towards the district of Mocha in western Taiz. This district is on the coast of the Red Sea, and it has Mocha Port. It was under the control of the Houthis and Saleh militias before this date. There was an armed conflict to take control of the area and the port, and hundreds of families were documented as having been displaced because of it. The Yemeni Coalition investigated the displacement of 635 families, made up of 5,425 individuals (including 2,111 children and 1,686 women). They were displaced from the areas of Jum'ah, Manaseeb, Shibarah, Ma'amirah, Shadhilah, Hadhiah, Jahzar, Hali, Mighaini, Suwaid, Shadhili, Abu Ismael, and other parts of the district. The Yemeni Coalition team listened to a number of IDPs who escaped from the armed conflict. The parties to the conflict in the district did not provide enough protection from attacks for the population of the district, and all of the parties to the conflict deliberately used the villages and residential areas as an arena for their fighting.

Nihm District – Sana'a

Around 40,000 people live in the Nihm district, and, due to the armed conflict in that area, a conflict that has been taking place since 2016, many of them have been displaced since the beginning of the conflict. The conflict reached its peak in 2017, and the rate of displacement increased as well. The parties to the armed conflict in the area of Nihm

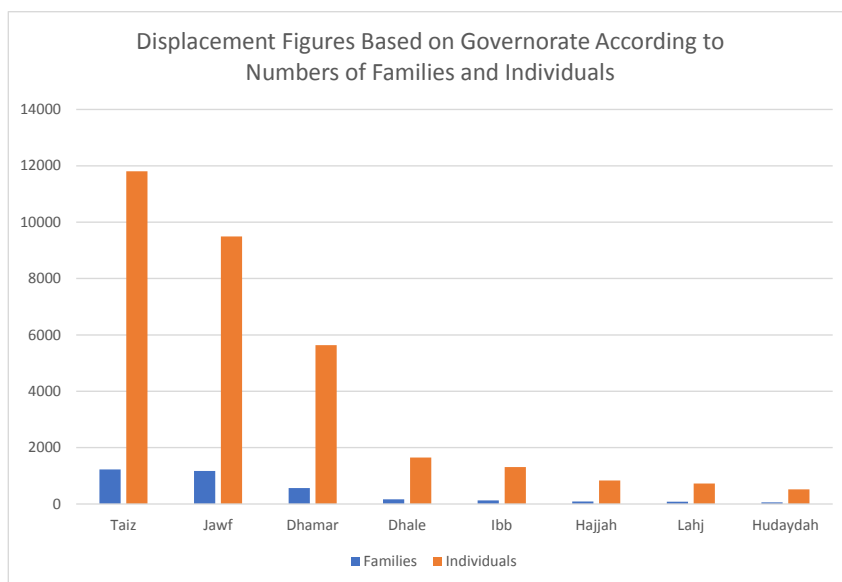
did not provide adequate protection to the resident population, and they have moved the fighting to some of the villages in the district.

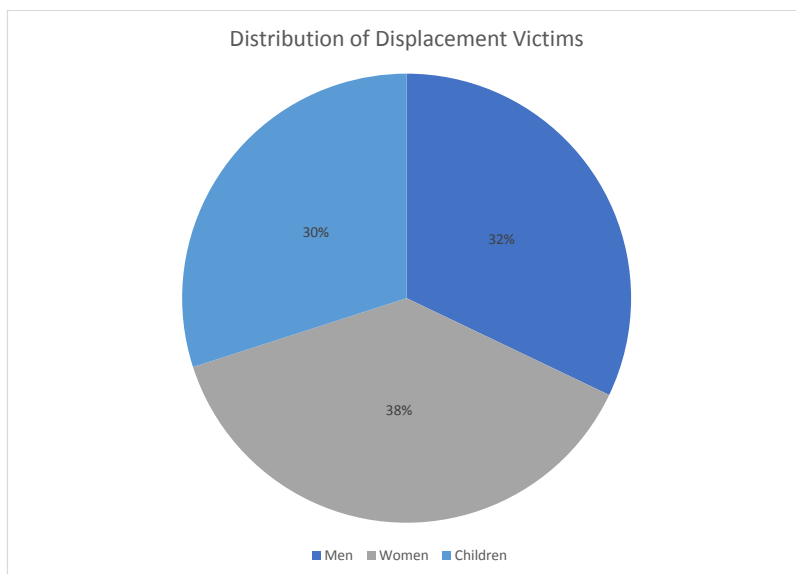
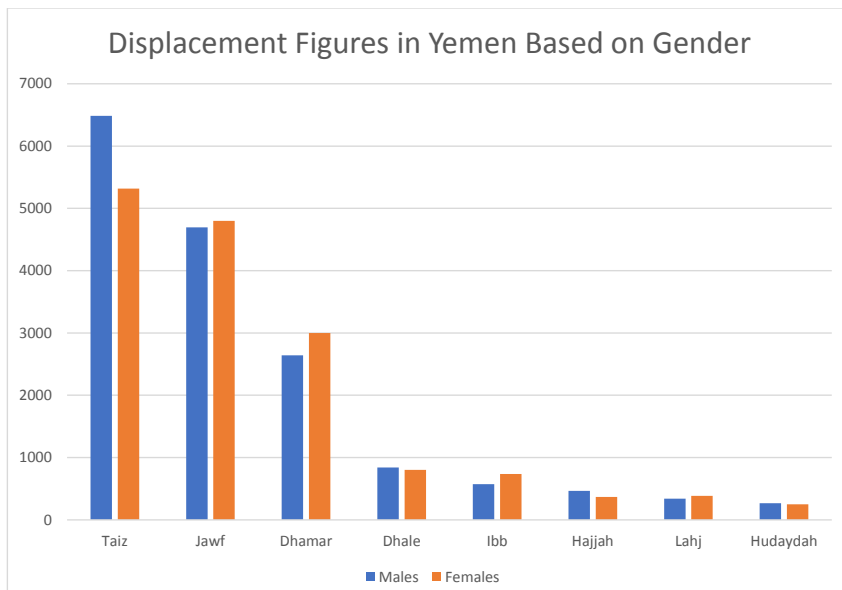
The area of the fighting and suffering increased to include new villages in the district with collective displacement taking place in 2017, and the conflict also affected the health and education facilities in a number of villages and residential areas.

The Yemeni Coalition team was able to interview some of the IDPs and determine some of the areas and villages that were a part of displacement in 2017, and they included the area of Baran, the area of Shalf, Bait Abu Hatem, Bait Rubaid, Bait Haydan, the village of Abu Alhan, Zamil, the Dhabooah Valley, the area of Maswarah, the village of Qitbain, the Milh Valley, the village of Martah, the villages of Sharia, Shajan, Mahjar, Nuaimat, Majawhah, Bani Faraj, and Madfoon. The Yemeni Coalition team was unable to document all of the displaced people in the district because the armed conflict hindered the work of the monitors and they were unable to be present in the district. In addition to that, the people have been displaced to different governorates, and there are battles between the legitimate government's forces, supported by the Arab Coalition air force, and the Houthi and Saleh militias in the district.

Table 2: Showing the Distribution of Incidents of Displacement According to Victim Group and Geographic Location

Governorate	Number of Families	Males			Females			Total Individuals
		Adults	Children	Total	Adults	Children	Total	
Taiz	1228	3499	1759	6486	3466	1851	5317	11803
Jawf	1174	2632	890	4696	3320	1479	4799	9495
Dhamar	568	1639	433	2640	2305	695	3000	5640
Dhale	168	484	190	842	550	254	804	1646
Ibb	128	307	137	572	475	260	735	1307
Hajjah	91	264	112	467	263	106	369	836
Lahj	78	185	79	342	256	128	384	726
Hudaydah	59	129	80	268	170	79	249	517
Total	3494	9139	3680	16313	10805	4852	15657	31970





Part Two: The Tragedy of the Displaced

Chapter One: Situation of IDPs During Displacement

The teams of the Yemeni Coalition visited a number of camps and areas sheltering IDPs, and they have listened to dozens of IDPs and seen the catastrophe that they are living in. Among these problems, it was clear that they did not have a number of their needs in the camps that were visited by the team, including the lack of healthcare services, especially for the care of mothers and children. The IDPs did not have a lot of chances to get their needs in food and water, they were missing out on their educations, and they did not have much in the way of preventing diseases and illnesses the were widespread, like cholera. In addition to this situation that the IDPs were going through, they did not have ways to keep warm, furniture, or the supplies that they need.

The Yemeni Coalition also documented roads being blocked and relief supplies not being allowed in. Some of these supplies were being taken by the Houthi and Saleh militias in Taiz, Dhale, and Hajjah. The Houthi

and Saleh militias, along with some resistance groups and entities that operate in the areas under the control of the legitimate government, are responsible for confiscating vehicles used by humanitarian organizations in their work to help the IDPs. The IDPs complained about the lack of equality in the distribution of humanitarian supplies by international and local organizations.

The parties to the armed conflict in Yemen are responsible for the consequences of the displacement of hundreds of families due to the fighting, and these parties not adhering to the protection of civilians. Among these methods of protection is staying away from residential areas. The parties to the conflict are also responsible for the military attacks on residential areas.

Chapter Two: Violations Associated with Forced Displacement

A number of charges of crimes and practices committed before, during, and after forced displacement were recorded, as well as during displacement and while returning from it and in the areas the people were displaced to. These crimes include physical attacks that resulted in death or injury, the bombing of the homes of displaced civilians, and the planting landmines in the areas that civilians would pass through, as well as in their farms and on roads in the areas where there had been forcible displacement. There are also the crimes of looting the homes of the displaced, the destruction of their farms, and the taking a number of the livestock and animals of the people.

The Yemeni Coalition team, during the period covered by the report, investigated the murders of 23 IDPs and the injury of 31 others. They were killed by Houthi shelling, snipers, and Arab Coalition air strikes. The team also investigated the blowing up of four homes in Taiz and

Ibb, two homes in each governorate, and 23 casualties from the landmines that were planted by Houthi and Saleh militiamen. The team also listened to the testimony about the looting of private property, the destruction of farms by Houthi and Saleh militiamen in the areas of Tabe-shah and Afeerah in Taiz, Utmah in Dhamar, Juban in Dhale, and Nihm in Sana'a.

Incidents

At 5:15 PM on Sunday the 21st of May 2017, a mortar shell fell on a bus that was transporting the family of Iman Hazza Al Sufyani, and other travelers. Iman was going back to the city of Taiz from the area she had been displaced to in Al Hawban, in eastern Taiz governorate. She had been displaced because of the armed conflict in the city of Taiz. While the bus was going through security checkpoints manned by the national army and the popular resistance in Humaira in Salah east of the city of Taiz, the mortar shell hit them.

According to the figures and statistics that were confirmed by the team, two people were killed during this incident, and three others were injured. The casualties included 35-year-old Iman Al Sufyani. She was killed, along with her son, Muhannad, who was 11 years old. Her daughter, Shuhd, was injured, and she was 10 years old.

One of her relatives said that she was coming from the area that she was displaced to in Hawban to visit her father, who is Muhammad Hazza Al Sufyani, a famous Arabic language teacher. He had not been able to visit her because of the siege enforced on the city and because he was paralyzed.

He added: "Her husband died in Hawban, and her family was unable to visit her to attend the funeral because her father was ill and the city was

under siege. Iman waited until she could visit her family in the area of Salah, and she did not know that the shell that would bring her death was waiting for her and would kill her on the road, along with her son, before she could get to her father's house. She would leave her daughter fighting injuries and pain for the rest of her life.”

According to eyewitnesses, the shell that fell on the bus that was transporting Iman and her two children came from the Sofitel Hill, where the militias of the Houthis and the former president, Ali Abdullah Saleh, are positioned.

Qunood Ali Ibrahim Sinan is 30 years old, and she is a widow. She is one of the people that were displaced from the village of Afeerah in Jabal Hibshi in the governorate of Taiz. She supports her three children after their father was killed by a landmine explosion while being displaced from the village. She told the monitoring team that “the Houthis came to the village and asked us to leave our home and leave the village. They told us that we had to leave the village or we would get beat. We got ready to leave, and my husband took us to the area of Aqaqah.” “On the second day, my husband went back to take some of the displaced families from the village on his bus. When he was taking one of the families, a landmine in the area of Dharkhaf blew up with the bus, and killed my husband and injured two others.”

She adds: “My husband left me with three children, Bushra, Omar, and Mufeed. I now live in Aqaqah in Taiz, and we all live in one room. I do not get any aid. My husband was the breadwinner for the family before he died. Now my children and I are a burden on my ageing father, who is in his nineties. I feel pain from being so far from my village and my home.”

Sudais Haroun Saeed Muhammad, Amar Fadhl Muhammad, Saeed

Haroun Muhammad, and Nirjis Saeed Muhammad Shanoon were killed, and Ruqayah Shararah Fadhl, Zaid Saeed Muhammad Shanoon, Maryam Al Awadhi Muhammad, Matro Zaid Muhammad Shararah, and Hind Haroun Saeed were injured during a single incident. They are all from the same family. They were killed by an Arab Coalition air strike that hit their home in the area of Wahijah on the 27th of January 2017. This happened when they were coming home from being displaced in the Mawza district. They had been displaced because of the armed conflict that was in the area of Bab El Mandeb and Wahijah between the Houthi and Saleh militias and the resistance forces and army of the legitimate government.

Khulood and Dhikrah Ali Saeed Khudhairi are two sisters who were displaced from Mocha because of the armed conflict on the 25th of January 2017. They were on a transport bus, and, while they were passing near the Mocha Water Project with their family, a landmine blew up the vehicle that they were in, and one of Khulood's legs had to be amputated. Dhikrah was injured by shrapnel all over her body. Houthi and Saleh militiamen and planted the anti-personnel and anti-vehicle landmines to stop the advance of the resistance and legitimate government forces to Mocha.

During the beginning of February 2017, late at night, the family of Abdullah Nasser Saeed Akeel were asleep in their tent in the Makhnaq Camp in the Hareeb Valley in Mareb. The Houthi militias targeted the camp with a Katyusha rocket or mortar shell that hit their tent and killed Abdullah Akeel and his father, Nasser Akeel (65 years old), immediately.

His daughter Bashayer Abdullah Nasser Saeed Akeel (6 years old),

was injured, as was his mother, Raiyah Muhammad Naji Al Harmali (45 years old), and his son, Saqr Abdullah Nasser Akeel (9 years old). Among the injured were some of his relatives, Mabkhout Nasser Saeed Akeel and Fatimah Saleh Saleh Akeel.

The family had been displaced from the district of Nihm because of the armed conflict taking place in the district, and they settled in the Makhnaq Camp in the Hareeb Valley in Mareb. They were among a large group of people that had been displaced to this camp.

Displacement and blowing up of homes – Ibb

Saif Ali Abdullah Murshid, who lives in the governorate of Ibb, says that Houthi militiamen and Saleh's forces, at 8 AM of Thursday the 26th of January 2017, came on a number of military vehicles into the village of Dahimat Al Aslom in Hazm Al Udain. They were heavily armed, and, as soon as they reached the outskirts of the village, they spread out over the entrances of the village, and only gunners remained on the military vehicles. They started shooting indiscriminately into the homes of the civilians, including the home of the victim, Ibrahim Abdullah Ali Al Salmi. He adds: "The Ibrahim's family had to leave their home, leaving all of their furniture behind. After the shooting stopped, and the family wanted to go back to their home, the Houthi militiamen refused to allow them. The Ibrahim's family had to leave the village. Houthi and Saleh armed men blew up the home after refusing to allow the family to return."

Chapter Three: The Responsibility of Government Authorities and International Organizations

With the increasing cases of displacement and internal displacement, and forced displacement and evictions, the international community has been increasingly concerned with organizing these procedures and

creating principles, rules, and guidelines for the parties to the conflict to adhere to, as well as organizations to work on them. These are to be used when there is any armed conflict, disasters, or anything else that threatens populations. The United Nations has put in place a number of rules that governments, international organizations, and non-governmental organizations must review. These rules address the guarantees and rights for forcibly displaced persons or refugees, as well as the necessity of their protection during their displacement, during their return, or during their settlement and reintegration. These rules were approved by the Human Rights Committee of the United Nations in 1998.

These rules required governments to, and made them responsible for, providing protection and humanitarian aid to refugees and IDPs. It also made them responsible for what was included in international humanitarian law to stop or avoid any situations that could lead to the displacement of populations. What applies to states also applies to groups, individuals, or entities in the framework of the state.

International and local organizations, when providing aid, must observe the adherence to the requirements of protection under the human rights law and humanitarian law of the IDPs and refugees. They must adhere to international standards of behavior that apply.

There is not enough information on the humanitarian response and intervention that is being carried out by international and local organizations to help refugees and the forcibly displaced in the areas that are included in the report. The work of these organizations is known to not be transparent, and they do not provide local organizations and the media with the activities and interventions, supported by documentation and statistics.

The Yemeni Coalition investigated the stopping or confiscation of humanitarian aid and the work vehicles of these organizations and their employees, and the Coalition found that these organizations did not specify which entity was responsible for this. The Coalition heard statements that organizations were distributing humanitarian aid unequally, and that they were not taking serious steps to get aid to the most affected areas, or studying alternative methods to achieve the goals of humanitarian work in getting to the people that deserve it.

Acknowledgement and Appreciation

The Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations would like to express its thanks and appreciation for everyone that wrote this rights report and everyone that participated in organizing and analyzing the data. It gives its gratitude to all of the team members working in the field, who are at risk, and who have overcome all hardship.

The Coalition would also like to thank the surviving victims and the families of the victims, as well as the eyewitnesses, and everyone who gave a statement or answered the questions of the monitors. The Coalition thanks everyone who participated in the production of this report and contributed to making this work successful.